IUGJEPS
Vol 27, No 1, 2019, pp 360 -395

ISSN 2410-3152

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية

تاريخ الإرسال (2017-11-26)، تاريخ قبول النشر (2018-01-22)

تصور مقترح لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي لطالبات الماجستير في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي واحتياجات سوق العمل

د. صباح محمد العرفج [1,*]

[1] كلية التربيه تخصص مناهج وطرق تدريس الاقتصاد المنزلي بجامعة الملك فيصل بالاحساء

[*] البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: alarfaj2011@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي لطالبات الماجستير في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي واحتياجات سوق العمل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على الاستبانة في جمع البيانات، وتكونت العينة من (110) من أعضاء وعضوات هيئة التدريس تخصص المناهج وطرق التدريس وتخصص الاقتصاد المنزلي، وكان من أبرز نتائجها: أن التدريب على مواجهة مشكلات سوق العمل والعقبات التي تعترضه أثناء العمل من العناصر الرئيسية الأولى لدور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، أن تدريب الطالبات على استخدام وسائل الأمن الصناعي داخل العمل من الضروريات المهمة لأن الأمن الصناعي ووسائله المختلفة مهمة جداً لمن يعمل في سوق العمل، عن تفوق أعضاء هيئة التدريس من الذكور على عضوات هيئة التدريس في الرؤى المرتبطة بدور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل، أن هناك فروق دالة إحصائياً في رؤى أعضاء هيئة التدريس وفقاً للرتبة الوظيفية (أستاذ مساعد/ أستاذ مشارك/ أستاذ) فيما يتعلق بدور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل، وانتهت الدراسة بتقديم تصور مقترح لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي واحتياجات سوق العمل.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد المنزلي – الاقتصاد المعرفي – احتياجات سوق العمل.

The study aimed at presenting a paradigm for developing the home economics curricula for the female Masters students in view of the requirements of the knowledge economy and the needs of the labor market

Abstract:

The study aimed at presenting a paradigm for developing the home economics curricula for the female Masters students in view of the requirements of the knowledge economy and the needs of the labor market. The study used the descriptive method, and used a questionnaire in data collection. The sample consisted of (110) members of male and female faculty members specialized in curricula and teaching methods and home economics. The most prominent results were: training on and facing labor market problems and obstacles are primary tasks of the role of home economics curricula in preparation for the labor market from the point of view of faculty members, training students on the use of industrial safety measures within work is an important necessity because industrial safety and its various measures are very important for those who work in the labor market, and about the supremacy of male faculty members over female faculty members in the visions associated with the role of home economics curricula in preparation for the labor market, there were statistically significant differences in the views of the faculty members according to the academic degree (assistant professor / associate professor / professor) regarding the role of home economics curricula in the preparation of the labor market. The study ended with presenting a paradigm for the development of knowledge economy curricula in light of the requirements of the knowledge economy and the needs of the labor market.

Keywords: home economics - Knowledge Economy - labor market

مقدمة:

تولى الدولة اهتماماً كبيراً بالتعليم وتطويره من أجل إعداد أجيال جديدة أكثر قدرة على مواجهة تحديات المستقبل، وفي العقد الأخير من القرن العشرين نادى العديد من المربين والخبراء في مجال التعليم بضرورة أن تكون السنوات القليلة القادمة هي أعوام تطوير التعليم والنهوض بالثقافة بما يحقق احتياجات المجتمع ويفي بمتطلبات سوق العمل.

ويعيش العالم اليوم عصر العولمة والتطور السريع والمتزايد في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وقد أدت هذه المتغيرات إلى تغيير معايير ثروة الأمم، فبعد أن كانت تقاس بالقيمة المادية لما تملكه الدول من موارد وثروات طبيعية أصبحت تقاس الآن بمدى إنتاجية مواردها البشرية والقدرة على الإنتاج بالجودة والنوعية العالية للمنتج، مما أعطى دوراً هاماً لهذه المتغيرات في أن تغير من طبيعة العمل وهيكل العمالة والتركيب الاجتماعي والتعليمي، الأمر الذي تطلب تغيرات مؤثرة في التعليم بصفة عامة (غيتة، 2005، ص1)

وتتسم الألفية الثالثة بمجموعة من السمات التي تميزها وتحدد ملامحها، ومن أهم هذه السمات والملامح: الانفجار المعرفي، والتحول من اقتصاد تقليدي مبنيّ على الصناعات والموارد التقليدية إلى اقتصاد مبني على المعرفة، مما دفع المفكرين والباحثين إلى تسمية هذا العصر عصر الاقتصاد المعرفي (القرني، 2009، ص143). لذا أصبحت المجتمعات الحديثة أمام تحدٍّ كبير يتمثل في قدرتها على الوصول إلى مرحلة المجتمع المعرفي، فالتقدم والتطور لأي مجتمع أصبح مرهوناً بقدرته على أن يستثمر المعرفة بشكل فعّال، ويتم ذلك من خلال استثمار التعليم لتطبيق النظريات المعرفية العلمية. كل ذلك دعا الكثير من الدول إلى العمل على إنشاء مجتمعات معرفية، مجتمعات تعمل على إنتاج المعرفة، ونشرها وتوظيفها بكفاءة في مجالات النشاط المجتمعي كافة، سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية. وهذه المجتمعات هي التي تحسن استخدام المعرفة لاتخاذ قرارات سليمة. واعتمادا على ذلك، فإن هدف دمج اقتصاد المعرفة في عملية التعلم والتعليم هو وصف الظواهر المرتبطة بموضوع المعرفة وتفسيرها وفهمها، والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل قبل مجيئه، والتحكم بالظروف والسيطرة عليها لزيادة الانتفاع بها، ومراجعة الوضع الحالي (Altbach, Philip, 2013, p 23).

واحتل مشروع التطوير التربوي نحو اقتصاد المعرفة مكانة متميزة وأهمية كبيرة، بوصفه مشروعا شموليا تكامليا، يسعى نحو تحقيق أهداف التطوير النوعي للتعليم، وفق مراحل زمنية محددة. ويطمح المشروع لاستثمار الموارد البشرية بوصفها رأس المال المعرفي القادر على إحداث التنمية المجتمعية في ظل محدودية الموارد المادية (بيدر، 2007، ص84). ولتحقيق ذلك تم البدء بإعداد برنامج تعليمي تربوي متكامل قادر على إيجاد البيئة الحاضنة التي ترعى الطالب وتزوده بالأساليب الحديثة، والمهارات الحياتية المتعددة التي تعتمد على إنماء التفكير الخلاق، والقدرة على حل المشكلات (الزيودي، 2011، ص23).

وتتضح أهمية تطبيق الاقتصاد المعرفي من خلال دعوات الباحثين والمختصين إلى استثمار مميزات المعرفة في التعليم، والمتمثلة في الزيادة المستمرة والسريعة في استخدام مضامين المعرفة، ومعطياتها في المجالات جميعها (الجالولي، 2012، ص45) كون المعرفة العلمية والعملية تمثل الأساس الأول في تحقيق الإبداع والابتكار والاكتشاف في عملية التعلم، والزيادة المستمرة في الاستثمارات المعرفية التي أنتجت رأس مال معرفي تمثله أصول غير مادية (نعيمات، 2009، ص67).

وبجانب أهمية الاقتصاد المعرفي والسعي لتطبيقه توجد أهمية للاقتصاد المنزلي باعتباره من أهم المواد الدرسية التي يمكن خلالها دخول الفرد إلى الحياة الاجتماعية للجماعة، وذلك بعد أن يتمثل أسلوب حياة هذه الجاعة بما فيها من قيم وعادات وتقاليد واتجاهات ونظم، كما تساعد مادة الاقتصاد المنزلي الأفراد أنفسهم والآخرين والتكيف معهم من خلال ما تكسبه لهم من قيم، وبالتالي فإن النظرة المستقبلية التي ينبغي أن ترتكز عليها المناهج الدراسية بالقول أن الخبرات التي ينبغي أن تمد بها المناهج الدراسية الطلاب يجب أن تكون مبنية على قيم ومهارات ومعرفة مناسبة لعصر مليئ التحديات والمتغيرات التي تتطلب إعداد الأفرا لمواجهتها في ضوء قيم وثقافة ومعارف مجتمعاتهم (فخرو، 1999، 16).

ومن أخطر انعكاسات التحديات المعاصرة تحدي التقدم التكنولوجي بما له من انعكاسات على هيكل العملة الإنتاجية، فقد نتج عن الثورة المعرفية وثورة الاتصالات مراجعة هيكل العمالة في العالم، ففي الدول المتقدمة تم الاستغناء تدريجياً عن فئات العمالة غير الماهرة أو نصف الماهرة لصالح الفئات ذات المهارة العالية في استخدام تكنولوجيا الإنتاج الحديثة (حمزة، 2015، 369).

كما أن التغير في الهياكل والبنى الاقتصادية أدى إلى تحولات أخرى سريعة في البنى الوظيفية أو المهنية بحيث ازدادت الحاجة إلى عمالة ذات مستويات وظيفية عالية تصحبها بالضرورة مستويات تعليمية عالية، وهذا الأمر يعني أن المستوى المهاري والعلمي لقوة العمل يرتبط في الأساس بوجود نظام تعليمي كفء يأتي على قمته تعليم جامعي قادر على توفير القوى البشرية اللازمة لمواجهة التحديات الاقتصادية والتكنولوجية التي تؤدي بدورها إلى تغيرات سريعة ومتلاحقة في حجم ونوعية سوق العمل، ومثل هذه التغيرات تفرض مطالبها على التعليم العالي وتجعله أكثر حاجة لمواكبة التغيرات التكنولوجية في العمل والحياة واستيعاب الانفجار المعرفي، وحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة في عمليات التعليم والتعلم وإعداد القوى العاملة وفقاً للتغيرات الحادثة في طبيعة العصر (السالم، وآخرون، 1426هـ، 33).

وقد كان سوق العمل السعودي يستوعب كافة خريجي مؤسسات التعليم الجامعي إلا أنه لزيادة خريجي التعليم العالي فإن سوق العمل لا يستطيع استيعاب كافة مخرجاته خاصة في بعض التخصصات النظرية والتي تشكل نسبة كبيرة بين الخريجين، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن نسبة المتخصصين في الدراسات النظرية والتربوية تصل إلى (85%) من إجمالي المقيدين في مؤسسات التعليم العالي، فالإشكالية الحقيقية التي تواجه مؤسسات التعليم الجامعي تكمن في عدم تحديد بوضوح لاحتياجات سوق العمل حتى تتمكن الجامعات من التخطيط السليم والمتدرج لتلبيتها، وبناء عليه فإن مشكلة التعليم العالي لا تكمن في توفر ووجود مثل هذه المؤسسات ولكن في نوعيتها كمؤسسات متدنية قليلة الإنتاجية المعرفية، وضعيفة العائد الاجتماعي (الحميدي، 1420هـ، 134) أورد في (حمزة، 2015، 386).

كما أن معظم الخريجين كانوا يستوعبون في منظوم التربية والتعليم، ولكت تفير الأمر باكتفاء المؤسسات التربوية من بعض التخصصات وحصر التوظيف فيها في مقابلة النمو الطبيعي والإحلال للمتقاعدين والمتسربين من هذه المؤسسات (العتيبي، 2011، 7).

وتشير خصاونة (2009)، والخوالدة (2009) إلى ضرورة العمل على تطوير المناهج بما يتناسب مع متطلبات العصر، لأنها أداة التغيير. وذلك من خلال تضمين المناهج مهارات تنمي القدرات العقلية العليا، وتشجع العمل الجماعي، وتعمل على

تنمية مهارات التعلم الذاتي لدى الطلبة،لتعد طلبة متعلمين ذاتيين، يكتسبون المهارات التي تمكنهم من دخول سوق العمل، وتمكنهم من مواكبة التغيرات المتسارعة في جوانب الحياة كافة.

وفي ضوء ما سبق تبدو الحاجة ملحة لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي بما يجعلها أكثر قدرة ومواءمة لمتطلبات سوق العامل خاصة في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي، وهو ما تسعى الدراسة الحالية للقيام به

مشكلة البحث:

تنبع مشكلة الدراسة من دعوة التربويين والاقتصاديين إلى ضرورة مواكبة المؤسسة التربوية بما تتضمنه من مقررات وأساليب تعلم وتعليم، وبيئة تعليمية للمستجدات العالمية الاقتصادية والمعرفية، وإكساب المتعلمين المهارات التي تمكنهم من الدخول إلى سوق العمل باقتدار (Altbach, 2013 ؛p 328) (مصطفى والكيلاني، 2011، ص281). وهذا الأمر يحتم على القائمين على العملية التربوية بناء مناهج دراسية تراعي المستجدات العالمية والمعرفية، وتساعد المتعلمين على اكتساب المهارات الضرورية واللازمة للتنمية والتطوير.

وتشير بعض الدراسات إلى أن التوسع في التعليم الجامعي السعودي لم يحقق ما تحتاج خطط التنمية من الكوادر الفنية المؤهلة علمياً وفنياً في جانبه النوي، وأن درجة التوافق بين نوعية مخرجات التعليم العالي من التخصصات المختلفة ومتطلبات سوق العمل غير متجانسة، حيث هناك توافقاً كبيراً أو متوسطاً بين التخصصات العلمية ومتطلبات سوق العمل، بينما اتضح عكس ذلك فيما يتعلق بالتخصصات النظرية، بلا حقق أعداداً كبيرة فائضة من الخريجين في تخصصات معينة، مما أحدث آثاراً سلبية عكسية لهذا التوسع منها، وجود فائض كبير في أعداد الخريجين الذي يعانون من البطالة المقنعة في بعض التخصصات في الوقت الذي يعاني فيه نقص واضح في مجالات أخرى تحتاج إليها مؤسسات المجتمع بفرعيها العام والخاص، بالإضافة إلى الهدر المادي والاضطرار إلى تعيين الخريجين في تخصصات مختلفة عن مجال دراساتهم (خليفة، 1431هـ، 9).

وبالتالي يوجد نوع من عدم التوافق بين الجامعات السعودية الحكومية مع متطلبات سوف العمل المتغير بشكل يحقق رسالتها ويمكنها من مواجهة المتغيرات والتحديات المحيطة بها (الزهراني، 1432هـ، 21).

وفي نفس السياق تؤكد بعض الدراسات على أنه بالرغم من الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات بالدول العربية – ومنها السعودية – فإن فعالية نظام التعليم لا تزال محدودة وهناك تدن في مستوى الخريجين عدم مواءمة بينهم وبين متطلبات واحتياجات سوق العمل (السالمي، 211)، و(لبابنة وعطاري، 2010)، والعبيدي، (2009)، والتميمي، 2009)

ومن ثم فإن رؤية الإصلاح التي تصنع مجتمع المعرفة تتطلب تغييراً جذرياً وصياغة جديدة للمناهج التي تيعين أن تسعى إلى تنمية قدرات الشباب من خلال إقامة التوزان بين مختلف المواد الأدبية والإنسانية والعلمية والتطبيقية وذلك بهدف جعل المعرفة في مختلف الميادين وظيفية أقر ما تكون إلى الإنتاج، وفي ها الاتجاه يصب التعلم النظري في التطبيق العملي، ويزول التناقض التقليدي بين الدراسات الإنسانية والمهنية، وبين الفكر والتطبيق، وتبرز المعرفة باعتبارها خبرة إنسانية متكاملة النشاطات وذات علاقة قوية بالحياة الواقعية ومتطلباتها.

ولذا يؤكد مازن (2014) على أن هناك بعد غائب عن تطوير المناهج في مجتمعاتنا العربية، حيث يذكر أنه كانت مناهج التعليم غير مواكبة للتحدي المعرفي حتى تسهم في خروج المجتمعات العربية من وضعها الراهن، ولذا ينبغي رسم خريطة جديدة لمناهج التعليم في شتى مجالات الحياة اليومية نحو التقدم العلمي التكنولوجي للحاق بركب لدول المتقدمة في شتى مجالات التنمية واستثمار رأس المال المعرفي (مازن، 2014).

وفي نفس السياق يؤكد (نجيب، 2012): على أنه بالرغم من إحراز التعليم العربي تقدماً ملحوظاً خلال السنوات الماضية إلا أن الحكم بحدوث تطور كمي ونوعي وفق الطموحات العربية، وعمق التحديات، يبقى محدوداً في سياق متطلبات واحتياجات مجتمع المعرفة بشأن تكوين رأس المال البشري المعرفي القادر على التفاعل النشط مع تعقيدات التقدم الحضاري الراهن أخذاً وعطاءً.

إضافة إلى ما سبق فإن مناهج الاقتصاد المنزلي على وجه الخصوص تعاني من أزمة تعليمية مما يتطلب النظر إليها بالتطوير والتحديث في جميع عناصرها، وهذا ما أكدت عليه بعض الدراسات السابقة كدراسة (الوكيل، 2010) ودراسة (فهيم، 2006)، كما يؤكد عليه واقع مادة الاقتصاد المنزلي بين المواد الدراسية الأخرى حيث ينظر إليها على أنها مادة ثانوية وليست مادة أساسية كالرياضيات واللغات مثلاً (مينا، 2014).

ومن هنا جاء هذا البحث لمحاولة تقديم تصور يسهم في تطوير مناهج الاقتصاد المنزلي في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي واحتياجات سوق العمل.

أسئلة البحث: يسعى البحث للإجابة عن السؤال الرئيس التالي: كيف يمكن تطوير مناهج الاقتصاد المنزلي لطالبات الماجستير في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي واحتياجات سوق العمل، ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. ما الإطار المفاهيمي للاقتصاد المنزلي؟
2. ما أبرز ملامح الاقتصاد المعرفي؟
3. ما دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس من الجنسين؟
4. ما دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وفقاً للرتبة الوظيفية؟
5. ما الفروق في دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل في ضوء متطلبات العصر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغير النوع (ذكور/ إناث)؟
6. ما الفروق في دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغير الرتبة الوظيفية (أستاذ مساعد/ أستاذ مشارك/ أستاذ)؟
7. ما التصور المقترح لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي لمواكبة الاقتصاد المعرفي وسوق العمل؟

أهداف البحث: يسعى البحث لتحقيق هدف رئيس يتمثل في: تطوير مناهج الاقتصاد المنزلي لطالبات الماجستير في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي يسعى البحث لتحقيق الهدف الرئيس التالي: واحتياجات سوق العمل، وذلك من خلال ما يلي:

1. تعرف الإطار المفاهيمي للاقتصاد المنزلي.
2. تعرف أبرز ملامح الاقتصاد المعرفي.
3. بيان دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس من الجنسين.
4. الكشف عن الفروق في دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغير النوع (ذكور/ إناث).
5. تحديد الفروق في دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغير الرتبة الوظيفية (أستاذ مساعد/ أستاذ مشارك/ أستاذ).
6. تقديم تصور مقترح لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي لمواكبة متطلبات الاقتصاد المعرفي واحتياجات سوق العمل.

أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من عدة اعتبارات يمكن إيجازها فيما يلي:

- ندرة الدراسات المتعلقة بمناهج الاقتصاد المنزلي في مرحلة الماجستير في المملكة العربية السعودية –حسب اطلاع الباحثة–.
- وضع منهج للطلاب يراعى الاتجاهات الحديثة ويساعد في تحسين عملية الإعداد المهني لهم.
- مساعدة أعضاء هيئة التدريس على تطوير منهج الاقتصاد المنزلي لطلاب الماجستير عن طريق الاستفادة من الاتجاهات الحديثة في تطوير المناهج.
- وضع أساس للباحثين لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث في مجال تطوير مناهج التعليم العالي.
- يمكن أن تستفيد منه مؤسسات الأعمال المختلفة من خلال الإسهام في تأهيل خريجي الاقتصاد المنزلي بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.
- يعد هذا البحث محاولة لمسايرة الاتجاهات الحديثة في تطوير مناهج التعليم العالي.
- تتوافق أهداف البحث الحالي مع توجه رؤية المملكة العربية ال سعودية2030 نحو تأهيل مخرجات التعليم العالي للعمل في قطاعات الأعمال الخاصة بمهنيه واحترافية.

منهج البحث: يستخدم البحث المنهج الوصفي لملاءمته لتحقيق أهدافه.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على الكشف عن دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل مع تقديم تصور مقترح لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي واحتياجات سوق العمل.

الحدود البشرية: اقتصر البحث على أعضاء هيئة التدريس تخصص المناهج وطرق التدريس وتخصص مناهج وطرق تدريس الاقتصاد المنزلي ببعض الجامعات السعودية والمحددين بعينة الدراسة.

مصطلحات البحث ومفاهيمه:

- **الاقتصاد المنزلي:**

يعرف الاقتصاد المنزلي بأنه علم تطبيقي يضم مجموعة من المجالات التي تهتم بدراسة علاقة الإنسان بالبيئة المحيطة به ممثلة في البيت ثم المجتمع، وتعتمد هذه المجالات على العديد من الموضوعات العلمية والاجتماعية والفنية (كوجك، 1998، 17).

ويمكن النظر إلى الاقتصاد المنزلي إجرائياً على أنه فرع من العلوم يركز على المرأة من حيث احتياجاتها ومقوماتها على مستوى المنزل والبيئة الاجتماعية، ويهدف إلى تنمية قدرتها على إدارة منزلها بصورة مناسبة من الناحية الاقتصادية والصحية ومن الناحية العقلية والجسمية، ويحقق لها الاتزان النفسي والعاطفي، وينمي لديها مسئولية المشاركة الاجتماعية.

الاقتصاد المعرفي:

هو فرع من العلوم الأساسية، يهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد، والمنظمات، والمجتمع عن طريق دراسة نظم إنتاج وتصميم المعرفة ثم إجراء تنفيذ التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم. ومن جهة أولى يولد هذا الفرع نماذج نظرية من خلال البحث العلمي. ومن جهة ثانية فهو يطور الأدوات العملية والتقنية التي يمكن تطبيقها مباشرة على العالم الواقعي .Swanstrom, Edward(2002)

ويمكن تعريف الاقتصاد المعرفي إجرائياً بأنه يعني أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. ويعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة.

- **ســـوق العمل:**

يمثل سوق العمل جانبين هما جانب العرض والذي يمثل القوى البشرية القادرة والراغبة والمستعدة للعمل، بينما يمثل جانب الطلب المنظمات التي تحدد الأماكن الشاغرة فيها وشروط شغل هذه الأماكن، وقد يتمثل سوق العمل في المكان أو المنبع الذي تستقى منه المنظمات عامة القوى البشرية المطلوبة للعمل بها (أبو زيد، 1997، ص50).

أو هو الجهة المسئولة عن توزيع العمالة على الوظائف المتاحة وفقاً للمستويات المهارية لكل عامل، مع التنسيق بين قرارات التوظيف ومعايير المهارة عند الاختيار (رونالد، وروبرت، 1996، ص36).

ويمكن النظر إلى سوق العمل إجرائياً بأنه المجتمع الذي يشمل أصحاب الأعمال وممثلي الشركات والمصانع والمؤسسات بالإضافة إلى الإناث الباحثات عن وظائف في المجتمع السعودي سواء حديثات التخرج أو ذوات الخبرة السابقة، مع مراعاة أن هذا المجتمع تتحكم فيه عوامل العرض والطلب فكلما زاد الطلب زادت نسبة فرصة العمل وقلة البطالة والعكس بالعكس.

- **احتياجات سوق العمل:**

يقصد بها مجموعة من المعارف والمفاهيم والقدرات والمهارات الواجب توافرها لدى الخريج طبقاً لمعايير الجودة الشاملة المعيارية المقننة لينجح فى تلبية مطالب سوق العمل المتقدم تكنولوجيا (عبد الله، 2003، ص76).

ويقصد بها إجرائيا مجموعة المعارف والمفاهيم والمهارات الأدائية التي ينبغي على الخريج الاتصاف بها في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي وتحقيقاً لأهداف رؤية المملكة العربية السعودية (2030).

- **تطوير منهج الاقتصاد المنزلي:**

يعرف إجرائياً بأنه التغير في عناصر منهج الاقتصاد المنزلي كماً وكيفاً، بحيث تكون نقطة البداية هي دراسة المنهج الحالي لمعرفة نواحي القوة ونواحي الضعف فيه، بالإضافة إلى التعرف على الاتجاهات الحديثة التي سيتم في ضوئها تطوير هذا المنهج، بما يؤدى إلى رفع كفاءة المنهج في ضوء الاتجاهات الحديثة والمتطلبات المجتمعية التي تظهر نتيجة لها في ضوء الاقتصاد المعرفي، وبما يؤدى أيضاً إلى فعالية المنهج في تحقيق غايات النظام التعليمي.

الدراسات السابقة:

يتناول البحث في الجزء التالي من البحث عرضاً لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث الحالي سواء ما تناول مناهج الاقتصاد المنزلي أو احتياجات سوق العمل أو متطلبات الاقتصاد المعرفي، مع مراعاة عرضها مرتبة زمنياً من الأقدم إلى الأحدث.

1. دراسة الشافعي (2011) هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسة موجهات الاقتصاد المنزلي لمهام الإشراف الفني من وجهة نظر المعلمات وتعرف دور متغيرات: المرحلة التعليمية – المؤهل الدراسي – سنوات الخبرة – في تحديد مستوى ممارستهن لمهام الإشراف الفني، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من 150 معلمة اقتصاد منزلي من معلمات المرحلتين الإعدادية والثانوية بمحافظة المنوفية موزعين على عشر إدارات تعليمية تابعة لمديرية التربية والتعليم بمحافظة المنوفية، واستخدمت الباحثة استبانة لقياس الممارسات الإشرافية للموجهات، مكونة من 61 عبارة موزعة على سبع مجالات إشرافية، واستخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية المختلفة لمعالجة البيانات إحصائياً، وكان من أبرز ما توصلت إليه من نتائج: أن درجة ممارسة موجهات الاقتصاد المنزلي لمهام الإشراف الفني من وجهة نظر المعلمات كانت بدرجة متوسطة، توجد فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لمتغير المؤهل العلمي في مستوى تقديرات أفراد العينة لممارسة الموجهات للأساليب الإشرافية، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لمتغير الخبرة لمستوى تقديرات أفراد العينة لممارسة الموجه للأساليب الإشرافية.
2. دراسة العدوان وحمايدي (Al-Edwan, Hamaidi, 2011) بدراسة هدفت تقييم مناهج التربية الاجتماعية والوطنية استنادا إلى معايير الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر معلمي المرحلة الابتدائية في الأردن. وكانت عينة الدراسة مناهج الصفوف الثلاثة الأولى من تلك المرحلة، وقام الباحثون بتصميم استبانة تضمنت خمسة معايير مشتملة على (40) مؤشرا دالا عليها. وأبرزت النتائج أن محتوى مناهج التربية الاجتماعية والوطنية لا يشير إلى فلسفة الاقتصاد المعرفي مباشرة. وأن هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام بالمعايير كافة، وبخاصة معيار مهارات التفكير.
3. دالبنا وجبر (2013) عن مدى مراعاة كتب الرياضيات للمرحلة الثانوية في الأردن لمهارات الاقتصاد المعرفي من خلال تحليل محتواها، ومدى توافقها مع وجهة نظر معلميها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير أداتين إحداهما لتحليل المحتوى، والأخرى لتحديد وجهات نظر المعلمين. وقد تكونت عينة الدراسة من(451) معلما ومعلمة. وأظهرت نتائج التحليل أن

المهارات الواردة في الأداة المصممة لهذه الغاية متوفرة جميعها في الكتابين، مع وجود تفاوت في نسب توفر هذه المهارات في كل كتاب، ولكل مجال من مجالاته. أما من حيث وجهة نظر معلمي الرياضيات لهذه الصفوف بوصفهم المنفذين الحقيقيين للمنهاج فقد أكدت النتائج حسب المؤشرات الإحصائية بأن هناك تطابقا في تحليل محتوى الكتب ووجهة نظر المعلمين والمعلمات في الكتابين، مما يدل على دقة التحليل وموضوعيته، وأن إدراك المعلمين لمهارات اقتصاد المعرفة شرط ضروري إذا ما أريد للمناهج والكتب المدرسية أن تنفذ على نحو سليم.

4. دراسة عاصي (2013) هدفت تعرف مدى توظيف الاقتصاد المعرفي في مناهج التربية الرياضيّة لمرحلة التعليم الأساسي في فلسطين من وجهة نظر المشرفين والمعلمين، وتكونت عينة الدراسة من (30) مشرفاً ومشرفة و(1046) معلما ومعلمة من مديريات التربية والتعليم في فلسطين. ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام استبانة لجمع البيانات تكونت من (65) فقرة موزعة على ستة مجالات (النتاجات، والمحتوى، والأساليب والوسائل التعليمية، والطالب، والمعلم، والتقويم). وأظهرت نتائج الدراسة أنّ توظيف الاقتصاد المعرفي في مناهج التربية الرياضيّة لمرحلة التعليم الأساسي في فلسطين من وجهة نظر المشرفين والمعلمين جاء بمستوى متوسط على مجالات الدراسة جميعها، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمدى توظيف الاقتصاد المعرفي في مناهج التربية الرياضية من وجهة نظر المشرفين والمعلمين تبعا لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة، والمرحلة الدراسية)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لمدى توظيف الاقتصاد المعرفي في مناهج التربية الرياضيّة من وجهة نظر المشرفين والمعلمين تبعا لمتغيرات (العمل، ونوع المدرسة، والتخصص)، وتوصلت الدراسة إلى أن مناهج التربية الرياضية لمرحلة التعليم الأساسي لا تلبي متطلبات الاقتصاد المعرفي، وفي ضوء نتائج الدراسة أوصت الباحثة بضرورة مراجعة مناهج التربية الرياضية لمرحلة التعليم الأساسي في فلسطين، والعمل على إعادة بناء تلك المناهج بما يتواءم ومبادئ الاقتصاد المعرفي.
5. دراسة دمنهوري (2013): هدفت إلى قياس اتجاهات كل من الأكاديميين ومسئولي إدارة الموارد البشرية في القطاع الخاص نحو الأسباب التي تؤدي إلى عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل السعودي، والمهارات التي يجب أن تكسبها الجامعة لخريجيها لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل السعودي، ومحاولة الوصول إلى بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحقيق هذه المواءمة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم الاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات، وتكونت العينة من (218) مفردة من الأكاديميين، و (270) مفردة من مسئولي إدارة الموارد البشرية، وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم المواءمة: زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم العالي، وعدم كفاءة الإرشاد الأكاديمي ي توجيه المقبولين للتخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وعدم تطوير المناهج التعليمية، وعدم توفر الخبرة العملية لخريجي الجامعة، وعدم إجادة خريجي الجامعة للغة الإنجليزية، أما أبرز المهارات التي يجب أن تكسبها الجامعة لخريجيها لتحقيق المواءمة مع سوق العمل فتتمثل في أخلاقيات العمل، والخبرة العملية، وإجادة اللغة الإنجليزية.
6. دراسة العجمي، والشربيني (2013): هفت التعرف على واقع جودة البحث العلمي في مناهج كليات البنات بجامعة الملك خالد ومدى ارتباطها بتلبية متطلبات سوق العمل، واستخدمت المنهج الوصفي، واعتمدت الدراسة على الاستبانة في جمع

البيانات، وتم تطبيقها على (46) من أعضاء هيئة التدريس بكليات البنات بجامعة الملك خالد، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة ارتباط أهداف المناهج بالبحث العلمي وتهيئة الطالبات لسوق العمل جاءت بدرجة تتراوح ما بين متوسطة وأقل من متوسطة، وكذلك مدى اهتمام المناهج بتحقيق التواصل مع المجتمع جاء بدرجة متوسطة، وجاءت درجة ارتباط تصميم محتوى المناهج بالبحث العلمي وتهيئة الطالبات لسوق العمل أقل من متوسطة، وكذلك درجة ارتباط الأنشطة التعليمية في محتوى المناهج بتنمية مهارات البحث العلمي لدى الطالبات وتهيئتهن لسوق العمل جاءت بدرة أقل من متوسطة، وأن درجة ارتباط التقويم في المناهج بجودة بالحث العلمي لتهيئة المتعلمين للوفاء بمتطلبات سوق العمل وكذلك الأنشطة التدريبية جاءت بدرجة أقل من متوسطة.

7. دراسة الطريق (2014) هدفت التعرف على معوقات تمكين المرأة السعودية في سوق العمل، واستخدمت المنهج الوصفي، واعتمدت على الاستبانة في جمع البيانات وبلغ حجم العينة (600) مبحوثة من المتقدمات لبرنامج حافز بصندوق تنمية الموارد البشرية بالمملكة، وكان من أبرز نتائج الدراسة أن هناك عدد المعوقات الذاتية المرتبطة بتمكين المرأة السعودية في سوق العمل منها: الشعور بالخوف والقلق من عدم القدرة على التوفيق بين العمل والأسرة، والضغوط النفسية التي تواجهها المرأة في الالتحاق بالأعمال غير التقليدية، وضعف الوعي الاجتماعي بأهمية دور المرأة في التنمية وعدم قدرة المرأة على اتخاذ قرار التحاقها ببعض الأعمال، إضافة إلى الخوف من الفشل عند الالتحاق بأعمال غير تقليدية.
8. دراسة السويطي وعطايه (2014): هدفت إلى بيان مدى ملاءمة منهجيات المراجعة في الجامعات السعودية لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر كل من المهنيين والأكاديميين، حيث تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة مكون من (91) فرداً منهم (35) مهنياً من ممارسي مهنة المراجعة، و (56) أكاديمياً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وبين النتائج أن كلاً من المهنيين والأكاديميين ينظرون إلى منهجيات المراجعة في الجامعات السعودية على أنها ملاءمة لمتطلبات سوق العمل وأنها تقدم كلا من المفاهيم وإجراءات وآليات تنفيذ مهنة المراجعة بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق بين آراء كل من المهنيين والأكاديميين حول مدى ملاءمة منهجيات المراجعة.
9. دراسة العلواني (2014): هدفت بيان آليات تحقيق المواءمة بين كليات ينبع الصناعية وسوق العمل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على الاستبانة والمقابلة في جمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (125) فرداً من كليات ينبع الصناعية، و (75) فرداً من الشركات، وتوصلت النتائج إلى أن درجة تطبيق بعض آليات المواءمة بين الكليات وسوق العمل جاءت بدرجة مرتفعة ومن أهمها فعالية المجالس الاستشارية في الكليات والممارسة العملية الجيدة داخل الكليات وخارجها، وتخطيط البرامج وتصميمها وفق احتياجات سوق العمل، وتزويد الطلبة بالمهارات الأكثر حاجة لسوق العمل، والتوسع في استخدام التقنية وتطويرها والالتزام بالمعايير الدولية لبرامج الكليات ومناهجها، كما خلصت الدراسة إلى بعض الصعوبات منها/ ضعف المرونة الإدارية، وضعف التعاون البحثي بين الكليات وسوق العمل، ولم تظهر الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغيري الوظيفية والخبرة.

10. دراسة آمنة الحايك (2015): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى درجة تضمين منحى الاقتصاد المعرفي في مناهج اللغة العربية للمرحلة الأساسية العليا، لذا قامت الباحثة ببناء قائمة بمجالات الاقتصاد المعرفي، تضمنت خمسة مجالات رئيسة، اندرج تحتها (50) ملمحا من ملامح الاقتصاد المعرفي التي اتفق عليها المحكمون، وتكونت عينة الدراسة من كتب مهارات الاتصال للمرحلة الأساسية العليا جميعها، واستخدمت الباحثة لتحقيق هدف الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن المجال الوطني قد حظي بالمرتبة الأولى، يليه المجال التكنولوجي، إذ وردا بدرجة مقبولة ومنطقية، أما المجال الاقتصادي، والمجال المعرفي فقد تضمنتهما المناهج بدرجة متدنية. ويمكن تفسير قصور مناهج مهارات الاتصال للمرحلة الأساسية العليا في تغطية مهارات هذين المجالين بتركيز مؤلفيها على المضامين اللغوية والعقلية، على اعتبار أن هذه المهارات هي التي تعمل على إكساب الطلبة القدرة اللغوية، وتنمي لديهم المهارات الذهنية.

11. دراسة العرفج (2015) هدفت إلى التعرف على مستوى اتجاه طلبة جامعة الملك فيصل نحو سوق العمل، ومدى رضاهم عنه، والكشف عن الفروق في اتجاهاتهم تبعاً لمتغير النوع والتحصيل الدراسيــ وأجريت الدراسة على (184) من طلبة الجامعة، منهم (90) من الطلاب، (94) من الطالبات، واستخدمت الدراسة مقياس الاتجاه نحو سوق العمل من إعداد الباحثة، وتوصلت الدراسة إلى أن اتجاه طلبة الجامعة نحو سوق العمل بلغ درجة متوسطة، وتوجد فروق في مستوى الاتجاه نحو سوق العمل لصالح الذكور، ولا توجد فروق في مستوى الاتجاه نحو سوق العمل تبعاً للتخصص إلا في بعد الاتجاه نحو القطاع الخاص حيث كانت الفروق لصالح الطلبة من التخصصات العلمية، ولا توجد فروق في مستوى الاتجاه نحو سوق العمل تبعاً للتحصيل الدراسي.

12. دراسة المرشد ومهدي (2015): هدفت إلى تحديد العوائق الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون توظيف المواطنين في منطقة الحدود الشمالية بالمملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على الاستبانة في جمع البيانات، وطبقت على عينة مكونة من (1262) مفردة بالمناطق الثلاث المكونة لمنطقة الحدود الشمالية وهي عرعر ورفحاء وطريف، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أربعة أسباب اقتصادية واجتماعية رئيسية تحول دون توظيف السعوديين في منطقة الحدود الشمالية وتتمثل في عدم وجود مؤسسات كبيرة، وتدني الأجور، ومنافسة العمالة الوافدة، والتأثيرات والظروف الأسرية والاجتماعية، كما أظهرت النتائج أن مؤشرات البطالة في المناطق مرتفعة وتعد مشكلة حقيقية بالنسبة للجنسين.

13. دراسة أبو العلا (2016): هدفت تقديم تصور متقرح لتدريس الاقتصاد المنزلي في ضوء مبادئ التعلم المستند إلى الدماغ وأثره على تنمية البنية المعرفية ومهارات التفكير في المعرفي لطالبات المرحلة الثانوية، واستخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي، وتكونت العينة من (60) مفردة، بواقع (30) للمجوعة التجريبية، و (30) للمجموعة الضابطة، وتمثلت أدوات الدراسة في مقياس البنية المعرفية، واختبار فوق المعرفي، وتوصلت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين المجموعتين التجريبية والضابطة في أبعاد البنية المعرفية وذلك لصالح المجموعة التجريبية، كما أشارت إلى وجود حجم أثر فعال للتصور المقترح.

14. دراسة خليفة (2016)هدفت بيان مدى امتلاك الطالبة معلمة الاقتصاد المنزلي لمهارات التدريس الإبداعي وعلاقتها بالذكاء الشخصي لديها واتجاهاتها نحو التربية العملية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت العينة من (27) طلبة معلمة اقتصاد منزلي، واعتمدت الدراسة على الأدوات التالية بطاقة ملاحظة لمهارات التدريس الإبداعي لمادة الاقتصاد المنزلي، مقياس الذكاء الشخصي، ومقياس اتجاهات الطالبات المعلمات نحو التربية العملية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج ،منها: أن مستوى المجموع الكلي لمهارات التدريس الإبداعي لدى الطالبة معلمة الاقتصاد المنزلي ضعيغ، وأن الذكاء الشخصي لدى الطالبة معلمة الاقتصاد المنزلي متوسط، كما أن مستوى الاتجاه نحو التربية العملية لدى الطالبة معلمة الاقتصاد المنزلي ضعيف، كما توصلت إلى وجود علاقة بين مهارات تنفيذ التدريس الإبداعي والاتجاه نحو التربية العملية وكذلك مهارات تقويمه.

15. دراسة العجيل (2017): هدفت تقديم منهج مقترح في الاقتصاد المنزلي لتزيين الكوشيه لذوي صعوبات التعلم للصف الثامن في دولة الكويت، واستخدمت المنهج التجريبي بمجموعتين ضابطة وتجريبية، وتكونت العينة من (20) متعلمة بالصف الثامن من ذوات صعوبات التعلم، وتمثلت أداتي الدراسة في اختبار تحصيلي وبطاقة ملاحظة، وتوصلت النتائج إلى تفوق المجموعة التجريبية على المجموعة الضابطة، كما أشارت النتائج إلى أن مستوى أداء مهارات الاقتصاد المنزلي للمتعلمات ذوات صعوبات التعلم بشكل عام جيد جداً، كما أثبتت النتائج فعالية المنهج المقترح.

16. دراسة الوكيل (2017): هدفت بيان فعالية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في تدريس المناهج لطالبات كلية الاقتصاد المنزلي وأثرها على التحصيل وتغيير اتجاهات الطالبات نحو المادة، استخدمت الدراسة المنهج التجريبي باستخدام مجموعتين تجريبية وضابطة قوام كل منهما (30) مفردة بإجمالي (60) مفردة هي عينة الدراسة الكلية، واعتمدت على الاختبار التحصيلي كأداة لها، وكذلك مقياس الاتجاه نحو مادة المناهج، وأشارت النتائج إلى تفوق المجموعة التجريبية التي درست باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي على المجموعة الضابطة التي درست بالطريقة الاعتيادية وذلك في كل الاختبار التحصيلي ومقياس الاتجاه نحو المناهج.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من العرض السابق تنوع الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة فمنها ما ركز على الاقتصاد المعرفي ومنها ما تناول ما احتياجات سوق العمل بينما تناول بعض منها مناهج الاقتصاد المنزلي مع ربط هذه المتغيرات ببعض المتغيرات الأخرى.

أوجه التشابه: تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في اهتمامها بمتطلبات الاقتصاد المعرفي، وكذلك مع بعضها الآخر الذي اهتم باحتياجات سوق العمل السعودي، كما تتشابه مع دراسة الشافعي في اهتمامها بمناهج الاقتصاد المعرفي، بجانب تشابها مع بعض الدراسات التي اعتمدت على المنهج الوصفي مستخدمة الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

أوجه الاختلاف: تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في هدفها الرئيسي المتمثل في السعي لتطوير مناهج الاقتصاد المنزلي في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي واحتياجات سوق العمل، كما تختلف عنها في ربط هذه الدراسة بين متغيراتها المتمثلة في احتياجات سوق العمل والاقتصاد المعرفي ومناهج الاقتصاد المنزلي وهو ما لم يحدث في أي دراسة من

الدراسات السابق عرضها، كما تختلف عن الدراسات السابقة في تركيزها على مناهج الاقتصاد المنزلي في مرحلة الماجستير وهو ما لم تتناوله أي دراسة من الدراسات السابقة.

أوجه الاستفادة:

أفادت من هذه الدراسات في تناول بعض المفاهيم النظرية وفي إعداد أداة الدراسة وبعض إجراءاتها المنهجية بجانب الاستفادة منها في تفسير النتائج، كما استفادت من تلك الدراسات من خلال الرجوع إلى ما ورد بها من مراجع، وكذلك استفادة منها في تحديد ملامح التصور المقترح.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: الإطار المفاهيمي للاقتصاد المنزلي

مفهوم الاقتصاد المنزلي:

أ _ **المفهوم القديم:** هو اعتبار الاقتصاد المنزلي مجرد دراسات عملية في الطهي والغسيل والكي والتفصيل والخياطة، التي لا تواكب الآن الأهداف الأساسية للأسرة والمجتمع.

ب _ **مفهوم الاقتصاد المنزلي الحديث:** علم يختص بدراسة واحتياجاتها ومقوماتها على مستوى المنزل والبيئة الاجتماعية. فهو يهدف إلى جعل كل منزل مريحاً ومناسباً من الناحية المعيشية، وسليما من الناحية الاقتصادية والصحية ومن الناحية العقلية والجسمية، ومتزناً من الناحية العاطفية والنفسية، ومسئولاً ومشاركاً من الناحية البيئية والاجتماعية لعيش أفراده في جو يسوده التعاون والحب والاحترام المتبادل.

والاقتصاد المنزلي مادة دراسية تهدف إلى مساعدة الأفراد في الارتقاء بمستوى معيشتهم ومعيشة الأسرة وبالتالي في رفع مستوى المجتمع لذا فإنه لم يعد ينظر إلى هذه المادة على أنها مادة من مواد النشاط أو من المواد التي تدرس خارج خطة الدراسة، إنما يجب أن تعتبر ضمن المواد الأساسية خاصة في مراحل التعليم العام (الشافعي، 2011، ص287).

ويعد علم الاقتصاد المنزلي علم تطبيقي، ومادة حية، لها دور إيجابي في العملية التعليمية، ويركز اهتمامها على الأفراد ومدى مساهمتهم في الحياة، وفي تقدم المجتمع ورقيه، كما أنه ينبع من الاهتمام برفاهية الأسرة، وتنمية الحياة الجسمية والفنية في الجود العائلي حتى يتمكن كل فرد من النمو والتطور إلى أقصى طاقته، وفي ذات الوقت يحافظ على العائلة والمجتمع ورفاهيتهما، لذلك فإن أهميته ظاهرة بوضوح لما يقدمه من تأثير على المنزل والأسرة (العجيل، 2017، 267).

كما يعرف بأنه ذلك العلم الذي يهتم بجميع أفراد الأسرة، وعلاقاتهم الإنسانية واحتياجاتهم الجسمية والعقلية، والموارد البيئة المتاحة، ليجعل كل فرد يسهم مساهمة فعالة في البية لكي يسودها التعاوم والألفة المتبادلة بين كل فرد من الأفراد (الشريف، 2006، 24).

وبما أن الاقتصاد المنزلي بني على أساس الحاجات الفعلية للأسرة والمجتمع فلم يعد يقتصر على مجرد تعليم مهارات بل تعدى ذلك إلى الاهتمام بالدراسات النظرية لمسايرة التطور العلمي الذي وصل إليه المجتمع في الوقت الحاضر (مزاهرة، 2010، ص37).

أما مناهج الاقتصاد المنزلي، فهي تلك المناهج التي تختص بدراسة الأسرة واحتياجاتها وبمقوماتها على مستوى البيت والبيئة والمجتمع بقصد النهوض بها إلى حياة عائلية أفضل، وتتضمن هذه المناهج عدة مجالات هي: الطفولة والعلاقات الأسرية، الغذاء والتغذية، إدارة المنزل واقتصاديات الأسرة، النسيج العربي والملابس، المسكن وتأثيثه ومفروشاته (إبراهيم، 1999، 4).

ومن مميزات المفهوم الحديث للاقتصاد المنزلي:

أولا: تركيز الاهتمام على الأسرة وأوضاعها واحتياجاتها وجعلها محوراً للدراسة.

ثانيا: الربط بين موارد الأسرة وأهدافها وبين حجم الأسرة.

ثالثا: إعطاء أهمية كبيرة للجانب العلمي ومسايرة أحدث القواعد العلمية الحديثة.

رابعا: تطبيق الأسس العلمية في شتى أنشطة الحياة اليومية بما يتناسب مع نمط الحياة.

خامسا: المرونة وسهولة التكيف مع تغيرات الأوضاع التي تمس حياة الأسرة والمجتمع كمشكلة نقصص الغذاء وخروج المرأة للعمل.

ويتم التخصص في الاقتصاد المنزلي على مستوى الكليات المتوسطة، وفي الدراسات الجامعية تختص الدراسة في أحد فروع الاقتصاد المنزلي وعلى ذلك فإن العاملين في ميدان الاقتصاد المنزلي ينقسمون إلى قسمين، القسم ألأول يشمل جميع النساء والرجال الذين تخصصوا في أحد فروع الاقتصاد المنزلي وهؤلاء يشتغلون في الوظائف الخاصة بالاقتصاد المنزلي ويسمون اختصاصيي الاقتصاد المنزلي، والقسم الثاني يشمل النساء اللواتي أتممن دراستهن في الاقتصاد المنزلي وكرسن خبراتهن لحياتهن المنزلية وهؤلاء لا تقل رسالتهن في الحياة ممن يشغلن أعمالاً وظيفية وهم إذا أردن أن يجمعن بين العمل الوظيفي وإدارة منازلهن فإنه يقمن بذلك بجدارة وتفوق (نشيوات، والناعوري، مزاهرة، 2009، ص23).

كما أن علم الاقتصاد المنزلي هو علم الأسرة الذي يهتم ببناء الإنسان جسمياً وعقلياً ونفسياً واجتماعياً، ومعرفة احتياجاته خلال مراحل الحياة وإكسابه المهارات الأيكولوجية التي يستخدمها للتفاعل مع البيئة وتزوديه بمعرفة حقوقع والالتزام بواجباته في إطار إمكانات الأسرة ومعطيات البيئة والإطار القيمي للمجتمع، فهو بحق علم الحياة (نوار، 2008، 26).

وبالتالي فالفتاة التي تدرس الاقتصاد المنزلي تستطيع أن تساهم في تحسين الجو العائلي لأسرتها وتحقيق مستوى أفضل من خلال تعاونها مع بقية الأفراد، ونقل المهارات والخبرات التي اكتسبتها إلى أفراد أسرتها وتستفيد الأسرة من هذه الخبرات بطريقة غير مباشرة.

ثانياً: الإطار المفاهيمي للاقتصاد المعرفي:

مفهوم الاقتصاد المعرفي:

هو ذلك المنهج الذي يُستخلص من إدراك مكانة المعرفة وتقانتها والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية المختلفة، أي أنه يعتمد على تطبيق قواعد الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن أن نطلق عليه المجتمع المعلوماتي (خضري، 2004، ص35).

وعرفه البعض بأنه: نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزاً بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال (خليفي، وكمال، 2005، ص69).

ووفقا لموسوعة الاقتصاد الجديد (2000)، فإن اقتصاد المعرفة هو عالم يستخدم فيه الأفراد عقولهم بدلا من أيديهم، كما أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال تنشئ منافسة عالمية يكون الابتكار أكثر أهمية من الإنتاج الضخم، وكما أن الاستثمار في إنشاء واكتساب مفاهيم ومعارف جديدة أكثر أهمية من شراء الآلات والمعدات الجديدة (Ghosh Maitrayee et Ghosh (Ipsheet, 2009, p189

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فعرفته بأنه: ذلك الاقتصاد المبني أساساً على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات (الهاشمي، وعزاوي، 2007، ص25)

وهناك تعريف يقرن اقتصاد المعرفة باقتصاد المنتجات الذكية، أي أن هذه المنتجات هي بعض ملامح اقتصاد المعرفة القائم على تكتل المعلومات وتراكمها في جهاز الكمبيوتر الذي يقوم بدوره بتحليلها وتنسيقها ليتعاطى مع أحداث الواقع بما يتناسب معها تماما. كما يتعاطى معها الإنسان الراشد (الشمري، والليثي، 2007، 15).

ويعرف كل من Powell, p 199 (2004) و Snellman اقتصاد المعرفة بأنه: " الإنتاج والخدمات القائمة على المعرفة والتي تتميز بكثافة النشاطات المساهمة في تسارع وتيرة التطور التكنولوجي والعلمي، فضلا عن الاستهلاك السريع لها، فالمكونات الأساسية لاقتصاد المعرفة تتمثل أساسا في زيادة الاعتماد على القدرات الفكرية بدلا من الموارد الطبيعية أو المادية، إضافة إلى الجهود المبذولة من أجل إدخال التحسينات المستمرة في كل مراحل الإنتاج انطلاقا من مخابر البحث والتطوير إلى الورشات إلى غاية وصولها للعملاء".

ويرى فوري (Foray.2004,458) أن الاقتصاد المعرفي "اختيار وابتكار المعارف وانتقاء ما يمكن توظيفه منها، واستخدامه في تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع، وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال استثمار العقل البشري، وتوظيف طرق البحث العلمي، وأنماط التفكير المختلفة وتكنولوجيا المعلومات؛ لإحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة". فالاقتصاد المعرفي يهدف إلى زيادة اعتماد اقتصاد البلد على المعرفة والتقدم مقابل اعتماده التقليدي على المادة والطاقة. فالمشكلة في إنتاج المعرفة، وليست في إنتاج المعلومات، فالمعرفة هي السلعة التي تتسابق الأمم على إنتاجها.

وعرفت (OECD) الدولة القائمة على اقتصاد المعرفة أين تكون عمليات إنشاء، نشر واستعمال المعلومات والتكنولوجيات أساسية في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، فالاستثمار في المعارف يشير أساسا إلى الاستثمار في الميادين التي تنشئ المعارف مثل البحث والتطوير والبرمجيات، كما يشير أيضا إلى الابتكار والآليات والبنى التحتية التي تدعمه(George, 2006, p. 590) ، ويتجلى هذا في اتجاهات دول المنظمة في زيادة حجم استثماراتها في التكنولوجيا الحديثة، الصناعات حديثة التكنولوجيا ويد عاملة جد مؤهلة (Roberts, 2009, p. 286).

وتماشيا مع هذه التعاريف، فإن المجلس البريطاني للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية (ESRC) يرى بأن اقتصاد المعرفة مصطلح يستخدم من أجل وصف البنية الاقتصادية التي نشأت في مجتمع المعرفة العالمي أين يكون النجاح الاقتصادي

مرتبطا أكثر فأكثر بالاستخدام الفعال للأصول غير الملموسة كالمعارف والكفاءات والقدرات الإبداعية (Roberts, 2009, p. 286-287).

ويعرف الباحث نجم عبود نجم اقتصاد المعرفة في سياق المفهوم الواسع للمعرفة (المتضمن للمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، والمعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم) بأنه:" الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الإنشاء، التحسين، التشارك، التعلم، التطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية وغير الملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة" (نجم، 2005، ص.189).

سمات وخصائص الاقتصاد المعرفي:

يتسم اقتصاد المعرفة بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة، أو بمعنى آخر القدرة على الابتكار، إذ لا يمثل فقط المصدر الأساسي للثروة، وإنما يُعد أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد، فالمعرفة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع وتحسين نوعية وكمية الإنتاج وفرص الاختيار بين السلع والخدمات المختلفة سواءً بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين، وبشكل عام يتميز الاقتصاد المبني على المعرفة بالآتي: (الإبراهيم، 2004، ص102، 103)

- لا تمثل المسافات أياً كان أبعادها أي عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو الاندماج الكامل في المجتمع بشكل عام.
- إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في كافة مجالات الحياة.
- إن كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات، ولكنه أيضاً صانع أو مبتكر لها.

إن اقتصاد المعرفة اقتصادٌ منفتح على العالم، لأنه لا يوجد اقتصاد يمكنه خلق واحتكار المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين، كما أن المناخ الاقتصادي على المستوى الكلي في الاقتصاد المبني على المعرفة يجب أن يكون مشجعاً للاستثمار في المعرفة والمعلومات والقدرة على الابتكار، وهو أمر في غاية الأهمية، لأن ضمان ديمومة الاقتصاد المبني على المعرفة يقتضي ضرورة تشجيع الاستثمار في المستقبل، والذي قد تكون معدلات العائد عليه منخفضة أو محدودة، ولذا تحتاج مثل هذه المجالات إلى دعم السياسة الاقتصادية في الدول التي تسعى نحو تحقيق الاقتصاد المبني على المعرفة (سليمان، 2009، 21).

ويتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من السمات والخصائص الأخرى التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي، ومن خلال مراجعتنا للأدبيات التي تناولت سمات وخصائص اقتصاد المعرفة، وجدنا أنه لا يخرج عن الصفات التالية (الشمري، والليثي، 2007، ص22):

- أنه كثيف المعرفة يرتكز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي والفكري.
- الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الجديدة.

- اعتماد التعلم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب، التي تضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفا يتصف بالفعالية لبناء نظام معلوماتي فائقة السرعة والدقة والاستجابة.
- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.
- تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية.
- ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت مؤهلاتهم وتنوعت كفاياتهم وخبراتهم.
- أنه مرن شديد السرعة والتغير، يتطور لتلبية احتياجات متغيرة، ويمتاز بالانفتاح و المنافسة العالمية؛ إذ لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل.
- يملك القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن الأسواق تعرفها من قبل.
- ارتباطه بالذكاء وبالقدرة الابتكارية وبالخيال، وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع و الخلق والمبادرة والمبادأة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل، وتفعيل ذلك كله لإنتاج أكبر في الكم وأكثر في جودة الأداء، وأفضل في تحقيق الإشباع.والجدول الآتي يميز لنا في جملة خصائص معينة، مقارنة بين ما أُصطلح عليه بالاقتصاد القديم و اقتصاد المعرفة.

مؤشرات اقتصاد المعرفة:

لمعرفة إمكانية انضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد والذي يرتكز بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية، لا بد من التطرق إلى بعض المؤشرات والتي سنحاول إجمالها فيما يلي (مرال، 2006، ص21، 22):

☜ **مؤشر البحث والتطوير:**

تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، حيث يتم استخدام مؤشرين أساسيين هما: النفقات المخصصة للأبحاث والتطوير وفريق العمل المستخدم لأعمال الأبحاث والتطوير، هذه الأبحاث تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة ومعيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية.

☜ **مؤشر التعليم والتدريب:**

إن للموارد البشرية أهمية كبرى في عمل النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتطويرها خاصة في ظل اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من تقنيات متقدمة، إلا أن من المؤشرات المعروفة جداً لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة ولمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان على قدر كبير من الأهمية وهي البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب. والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهن العمال.

وتسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات أو (الرأسمال البشري) المتكسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، وتسمح هذه المؤشرات أيضا بتقييم المخزون والاستثمار في الرأسمال البشري. تجمع إحصاءات التعلم على قاعدة دولية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واليونسكو وإدارة الإحصاء في المجموعة الأوروبية، وهي تتوافر عادة لبضع أعوام، ويعد هذا المؤشر على درجة عالية من الأهمية لما له من تأثير مباشر على ثورة

التكنولوجيا والمعرفة من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي زيادة الإنتاجية، كما أن مؤشر التعليم والتدريب يسمح بتقديم المخزون والاستثمار في رأسمال البشري.

☜ **مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:**

يُعد مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدر كبير من الأهمية خاصة مع تزامن الوقائع، حيث التقى الاقتصاد القائم على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة وهذا ما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة، ولهذه الأخيرة ثلاثة تأثيرات في الاقتصاد، وهي:

- أنها تسمح بدر أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة، التخزين وتبادل المعلومات.
- تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ظهور وازدهار صناعات جديدة مثلا: وسائل الإعلام المتعددة، التجارة الإلكترونية، الجداول الإلكترونية...الخ.
- أنها تحث على اعتماد نماذج تنظيمية أصلية بهدف استخدام أفضل للإمكانيات الجديدة لتوزيع ونشر المعلومات.

☜ **مؤشر البنية الأساسية للحواسيب:**

ويدخل ضمن هذا المؤشر كل العمليات ذات العلاقة بالحواسيب خاصة إذا ما تعلق الأمر بعدد أجهزة الحاسوب في كل ألف نسمة من السكان ومستخدمي الشبكة العنكبوتية، إذ يعبر عدد مصنفي الإنترنت عن مدى حضور البلد في الانترنت و المصنف هو اسم مجال له عنوان مسجل في بروتوكول الانترنت مرتبط به فالاسم (US) يدل على أن المضيف من الولايات المتحدة إلا أنه في كثير من الأحيان تنتهي بالأسماء (COM. NET) وفي أغلب مجالات الانترنت تنتهي بـــ: (EDU) دلالة على أن الموقع تعليمي أو يتصل بمؤسسة تعليمية.

الدراسة الميدانية:

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس تخصص المناهج وطرق التدريس بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس تخصص الاقتصاد المنزلي بكليات التربية بالمملكة العربية السعودية.

عينة الدراسة: اقتصرت عينة الدراسة على عدد (120) من أعضاء هيئة التدريس تخصص مناهج وطرق تدريس واقتصاد منزلي، وقد تم توزيع عينة الدراسة وفقاً لكل من متغير النوع: تكونت العينة من (50) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بنسبة (40.91%)، و(70) عضوة من عضوات هيئة التدريس بنسبة (59.1%)، ومتغير الرتبة الوظيفية: تكونت العينة من (55) أستاذاً مساعداً بنسبة (50%)، و (30) أستاذاً مشاركاً بنسبة (27.3%)، و (25) أستاذاً بنسبة (22.7%).

أداة الدراسة وخصائصها السيكومترية:

تم تصميم استبانة من إعداد الباحثة للتعرف على دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل استناداً إلى بعض الأطر النظرية ونتائج بعض الدراسات السابقة في هذا الصدد، وقد تكونت الأداة في صورتها المبدئية من (45) فقرة.

الخصائص السيكومترية للأداة:

تم حساب الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة وفقاً للخطوات التالية:

صدق المحكمين:

تم عرض الاستبانة على عينة مكونة من (10) محكمين من الأساتذة في مجال القياس التربوي والمناهج وطرق التدريس والاقتصاد المنزلي للحكم على صدق الأداة وملاءمتها لقياس ما وضعت لقياسه، وقد اتفق معظم أعضاء هيئة التحكيم بنسبة قد تجاوزت (80%) على صلاحية وصدق (40) فقرة من إجمالي فقرات أداة الدراسة، كما تم الاتفاق على حذف (خمس فقرات) لعدم توافر شروط الصدق بها، وعليه تكونت الاستبانة من (40) فقرة، وتتم الاستجابة على كل فقرة من خلال ميزان تقدير ثلاثي على الوجه التالي: مرتفعة (تعطى ثلاث درجات)، متوسطة (تعطى درجتان)، منخفضة (تعطى درجة واحدة)، وتتراوح الدرجات على الاستبانة من (40) درجة إلى (120) درجة، وتدل الدرجة المرتفعة على أهمية دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل، بينما تمثل الدرجة المنخفضة قلة أهمية دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل.

الاتساق الداخلي:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة من خلال إيجاد معامل الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للاستبانة، ويوضح جدول (1) معاملات الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (45) عضواً وعضوة من أعضاء هيئة التدريس، ودلالتها الإحصائية.

جدول (1): معاملات الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة ودلالتها الإحصائية (ن = 45)

رقم المفردة	معامل الارتباط	رقم المفردة	معامل الارتباط	رقم المفردة	معامل الارتباط	رقم المفردة	معامل الارتباط
1	**0.375	11	**0.633	21	**0.567	31	**0.460
2	**0.380	12	**0.621	22	**0.519	32	**0.376
3	**0.520	13	**0.369	23	**0.478	33	*0.227
4	**0.407	14	**0.553	24	**0.579	34	**0.450
5	*0.303	15	*0.220	25	**0.739	35	**0.423
6	*0.225	16	**0.853	26	**0.549	36	**0.453
7	**0.387	17	**0.650	27	**0.686	37	**0.512
8	**0.510	18	*0.221	28	*0.221	38	*0.215
9	*0.213	19	**0.488	29	**0.638	39	**0.521
10	**0.448	20	**0.495	30	**0.409	40	**0.366

أوضحت النتائج في جدول (1) أن معاملات الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة قد تراوحت ما بين **(0.220)** إلى **(0.853)**، وكلها معاملات دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) و(0.01)

الثبات: تم حساب ثبات أداة الدراسة بالطرق التالية:

أ- **باستخدام معادلة ألفا لكرونباخ:** تم حساب فقرات الاستبانة باستخدام معادلة ألفا لكرونباخ فبلغ معامل الثبات (7.94) وهي قيمة مرتفعة ومقبولة إحصائيا.

ب- **باستخدام التجزئة النصفية:** تم حساب ثبات فقرات الاستبانة باستخدام أسلوب سيبرمان – براون للتجزئة النصفية فبلغ (.845) وأسلوب جتمان فبلغ (.786)، وكلها قيم مرتفعة ومقبولة إحصائياً.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية: معامل ارتباط بيروسن، معادلة ألفا لركونباخ، التكرارات، النسب المئوية، الوزن النسبي، تحليل التباين البسيط، معالة سيبرمان – براون، وجتمان.

نتائج البحث ومناقشتها:

تمت الإجابة عن السؤالين الأول والثاني من خلال الإطار النظري للبحث.

إجابة السؤال الثالث للدراسة ونصه: ما دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس من الجنسين؟

جدول (2): التكرارات والنسب المئوية والوزن النسب والترتيب لفقرات دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس من الجنسين

المفردات	الذكور						الإناث						الوزن النسبي	الترتيب
	مرتفعة		متوسطة		منخفضة		مرتفعة		متوسطة		منخفضة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
1	21.0	46.67	14.0	31.11	10.0	22.22	23.0	35.38	54.0	83.08	12.0	18.46	2.33	30.0
2	23.0	51.11	11.0	24.44	11.0	24.44	25.0	38.46	52.0	80.0	12.0	18.46	2.11	33.0
3	24.0	53.33	10.0	22.22	11.0	24.44	26.0	40.0	53.0	81.54	14.0	21.54	2.66	12.0
4	25.0	55.56	8.0	17.78	12.0	26.67	24.0	36.92	53.0	81.54	12.0	18.46	2.44	28.0
5	26.0	57.78	7.0	15.56	12.0	26.67	25.0	38.46	52.0	80.0	12.0	18.46	2.66	13.0
6	24.0	53.33	11.0	24.44	10.0	22.22	26.0	40.0	51.0	78.46	12.0	18.46	2.44	29.0
7	21.0	46.67	14.0	31.11	10.0	22.22	25.0	38.46	54.0	83.08	14.0	21.54	1.99	35.0
8	20.0	44.44	16.0	35.56	9.0	20.0	26.0	40.0	51.0	78.46	12.0	18.46	1.62	40.0
9	23.0	51.11	14.0	31.11	8.0	17.78	27.0	41.54	52.0	80.0	14.0	21.54	2.45	26.0
10	21.0	46.67	15.0	33.33	9.0	20.0	28.0	43.08	49.0	75.38	12.0	18.46	1.65	38.0
11	25.0	55.56	12.0	26.67	8.0	17.78	26.0	40.0	53.0	81.54	14.0	21.54	1.74	37.0
12	23.0	51.11	13.0	28.89	9.0	20.0	25.0	38.46	50.0	76.92	10.0	15.38	1.65	39.0
13	25.0	55.56	10.0	22.22	10.0	22.22	26.0	40.0	52.0	80.0	13.0	20.0	1.95	36.0
14	24.0	53.33	11.0	24.44	10.0	22.22	27.0	41.54	53.0	81.54	15.0	23.08	2.84	5.0
15	25.0	55.56	11.0	24.44	9.0	20.0	28.0	43.08	52.0	80.0	15.0	23.08	2.65	14.0

المفردات	الذكور						الإناث						الوزن النسبي	الترتيب
	مرتفعة		متوسطة		منخفضة		مرتفعة		متوسطة		منخفضة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
16	26.0	57.78	10.0	22.22	9.0	20.0	29.0	44.62	52.0	80.0	16.0	24.62	2.74	8.0
17	25.0	55.56	12.0	26.67	8.0	17.78	26.0	40.0	53.0	81.54	14.0	21.54	2.65	15.0
18	23.0	51.11	13.0	28.89	9.0	20.0	25.0	38.46	55.0	84.62	15.0	23.08	2.75	7.0
19	21.0	46.67	15.0	33.33	9.0	20.0	24.0	36.92	53.0	81.54	12.0	18.46	2.63	18.0
20	25.0	55.56	8.0	17.78	12.0	26.67	25.0	38.46	54.0	83.08	14.0	21.54	2.87	3.0
21	24.0	53.33	10.0	22.22	11.0	24.44	26.0	40.0	52.0	80.0	13.0	20.0	2.68	11.0
22	25.0	55.56	7.0	15.56	13.0	28.89	23.0	35.38	58.0	89.23	16.0	24.62	2.47	25.0
23	23.0	51.11	2.0	4.44	20.0	44.44	20.0	30.77	57.0	87.69	12.0	18.46	2.69	10.0
24	28.0	62.22	5.0	11.11	12.0	26.67	24.0	36.92	55.0	84.62	14.0	21.54	2.58	22.0
25	29.0	64.44	4.0	8.89	12.0	26.67	25.0	38.46	52.0	80.0	12.0	18.46	2.63	19.0
26	24.0	53.33	11.0	24.44	10.0	22.22	26.0	40.0	53.0	81.54	14.0	21.54	2.54	23.0
27	25.0	55.56	8.0	17.78	12.0	26.67	28.0	43.08	49.0	75.38	12.0	18.46	2.85	4.0
28	24.0	53.33	10.0	22.22	11.0	24.44	27.0	41.54	55.0	84.62	17.0	26.15	2.74	9.0
29	25.0	55.56	10.0	22.22	10.0	22.22	28.0	43.08	52.0	80.0	15.0	23.08	2.65	16.0
30	23.0	51.11	12.0	26.67	10.0	22.22	26.0	40.0	51.0	78.46	12.0	18.46	2.22	31.0
31	21.0	46.67	13.0	28.89	11.0	24.44	25.0	38.46	54.0	83.08	14.0	21.54	2.08	34.0
32	20.0	44.44	16.0	35.56	9.0	20.0	24.0	36.92	53.0	81.54	12.0	18.46	2.99	1.0
33	22.0	48.89	15.0	33.33	8.0	17.78	25.0	38.46	50.0	76.92	10.0	15.38	2.65	17.0
34	21.0	46.67	15.0	33.33	9.0	20.0	26.0	40.0	50.0	76.92	11.0	16.92	2.54	24.0
35	25.0	55.56	11.0	24.44	9.0	20.0	25.0	38.46	53.0	81.54	13.0	20.0	2.63	20.0
36	23.0	51.11	14.0	31.11	8.0	17.78	24.0	36.92	56.0	86.15	15.0	23.08	2.45	27.0
37	25.0	55.56	11.0	24.44	9.0	20.0	25.0	38.46	54.0	83.08	14.0	21.54	2.95	2.0
38	21.0	46.67	14.0	31.11	10.0	22.22	26.0	40.0	54.0	83.08	15.0	23.08	2.78	6.0
39	25.0	55.56	8.0	17.78	12.0	26.67	25.0	38.46	54.0	83.08	14.0	21.54	2.63	21.0
40	21.0	46.67	14.0	31.11	10.0	22.22	24.0	36.92	54.0	83.08	13.0	20.0	2.12	32.0

أوضحت النتائج المبينة في جدول (2) أن الفقرة (32) التي تنص على ما يلي: التدريب على مواجهة مشكلات العمل والعقبات التي تعترضه أثناء العمل، قد احتلت المرتبة الأول بحصولها على وزن نسبي (2.99)، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، بينما جاءت الفقرة (8) والتي تنص على ما يلي: الاهتمام بتدريس علوم المستقبل باعتبارها النواة الرئيسية لسوق العمل، في المرتبة الأخيرة حيث حصلت على وزن نسبي مقداره (1.62)، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس من الجنسين.

أوضحت النتائج المشار إليها في جدول (2) أن التدريب على مواجهة مشكلات سوق العمل والعقبات التي تواجهه في العمل من العناصر الرئيسية الأولى لدور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وترى الباحثة أن هذه الرؤية صائبة إلى حد كبير، لأن دور مناهج الاقتصاد المنزلي يجب أن تركز على كيفية

مواجهة مشكلات سوق العمل والتغلب عليها، لذا يجب على الخريج من تلك الكليات أن يتسلح بمهارات علمية وتقنية تساعده في التغلب على المشكلات التي قد تواجهه في سوق العمل.

إجابة السؤال الرابع للدراسة ونصه: ما دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وفقاً للرتبة الوظيفية؟

جدول (3): التكرارات والنسب المئوية والوزن النسبي والترتيب لفقرات دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وفقاً للرتبة الوظيفية

المفردات	أستاذ مساعد						أستاذ مشارك						أستاذ						الوزن النسبي	الترتيب
	مرتفعة		متوسطة		منخفضة		مرتفعة		متوسطة		منخفضة		مرتفعة		متوسطة		منخفضة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
1	21.0	38.18	23.0	41.82	11.0	20.0	9.0	30.0	14.0	46.67	7.0	23.33	12.0	48.0	9.0	36.0	4.0	16.0	2.33	33.0
2	20.0	36.36	25.0	45.45	10.0	18.18	8.0	26.67	16.0	53.33	6.0	20.0	15.0	60.0	8.0	32.0	2.0	8.0	2.11	35.0
3	23.0	41.82	20.0	36.36	12.0	21.82	9.0	30.0	16.0	53.33	5.0	16.67	14.0	56.0	9.0	36.0	2.0	8.0	2.66	17.0
4	20.0	36.36	25.0	45.45	10.0	18.18	11.0	36.67	13.0	43.33	6.0	20.0	15.0	60.0	8.0	32.0	2.0	8.0	1.95	38.0
5	21.0	38.18	24.0	43.64	10.0	18.18	8.0	26.67	17.0	56.67	5.0	16.67	15.0	60.0	8.0	32.0	2.0	8.0	2.66	18.0
6	21.0	38.18	22.0	40.0	12.0	21.82	9.0	30.0	16.0	53.33	5.0	16.67	12.0	48.0	8.0	32.0	5.0	20.0	2.45	29.0
7	21.0	38.18	22.0	40.0	12.0	21.82	9.0	30.0	15.0	50.0	6.0	20.0	14.0	56.0	7.0	28.0	4.0	16.0	2.95	2.0
8	20.0	36.36	34.0	61.82	1.0	1.82	8.0	26.67	16.0	53.33	6.0	20.0	12.0	48.0	8.0	32.0	5.0	20.0	2.32	34.0
9	21.0	38.18	25.0	45.45	9.0	16.36	9.0	30.0	16.0	53.33	5.0	16.67	12.0	48.0	9.0	36.0	4.0	16.0	1.99	36.0
10	23.0	41.82	21.0	38.18	11.0	20.0	9.0	30.0	15.0	50.0	6.0	20.0	11.0	44.0	8.0	32.0	6.0	24.0	2.45	30.0
11	21.0	38.18	23.0	41.82	11.0	20.0	9.0	30.0	13.0	43.33	8.0	26.67	10.0	40.0	9.0	36.0	6.0	24.0	1.95	39.0
12	25.0	45.45	18.0	32.73	12.0	21.82	8.0	26.67	16.0	53.33	6.0	20.0	11.0	44.0	8.0	32.0	6.0	24.0	1.78	40.0
13	23.0	41.82	22.0	40.0	10.0	18.18	9.0	30.0	13.0	43.33	8.0	26.67	12.0	48.0	7.0	28.0	6.0	24.0	2.62	23.0
14	21.0	38.18	24.0	43.64	10.0	18.18	9.0	30.0	15.0	50.0	6.0	20.0	11.0	44.0	8.0	32.0	6.0	24.0	2.54	26.0
15	23.0	41.82	20.0	36.36	12.0	21.82	8.0	26.67	14.0	46.67	8.0	26.67	12.0	48.0	8.0	32.0	5.0	20.0	2.68	15.0
16	21.0	38.18	24.0	43.64	10.0	18.18	8.0	26.67	15.0	50.0	7.0	23.33	13.0	52.0	9.0	36.0	3.0	12.0	2.78	8.0
17	21.0	38.18	25.0	45.45	9.0	16.36	8.0	26.67	15.0	50.0	7.0	23.33	9.0	36.0	6.0	24.0	10.0	40.0	2.61	24.0
18	19.	34.5	25.	45.4	11.	20.0	7.0	23.3	16.	53.3	7.	23.3	11.	44.	9.	36.	5.0	20.	2.45	31.0

المفردات	أستاذ مساعد						أستاذ مشارك						أستاذ				الوزن النسبي	الترتيب
	مرتفعة		متوسطة		منخفضة		مرتفعة		متوسطة		منخفضة		مرتفعة		متوسطة		منخفضة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
	0	5	0	5	0		3		0	3	0	3	0	0	0	0		
19	23.0	41.82	21.0	38.18	11.0	20.0	8.0	26.67	18.0	60.0	4.0	13.33	12.0	48.0	9.0	36.0	4.0	16.0	2.69	14.0
20	25.0	45.45	21.0	38.18	9.0	16.36	9.0	30.0	14.0	46.67	7.0	23.33	12.0	48.0	8.0	32.0	5.0	20.0	2.48	28.0
21	24.0	43.64	22.0	40.0	9.0	16.36	8.0	26.67	17.0	56.67	5.0	16.67	10.0	40.0	5.0	20.0	10.0	40.0	2.54	27.0
22	26.0	47.27	21.0	38.18	8.0	14.55	8.0	26.67	16.0	53.33	6.0	20.0	12.0	48.0	8.0	32.0	5.0	20.0	2.84	6.0
23	25.0	45.45	21.0	38.18	9.0	16.36	10.0	33.33	15.0	50.0	5.0	16.67	12.0	48.0	9.0	36.0	4.0	16.0	2.63	22.0
24	26.0	47.27	19.0	34.55	10.0	18.18	10.0	33.33	16.0	53.33	4.0	13.33	13.0	52.0	8.0	32.0	4.0	16.0	2.84	7.0
25	24.0	43.64	20.0	36.36	11.0	20.0	9.0	30.0	16.0	53.33	5.0	16.67	12.0	48.0	7.0	28.0	6.0	24.0	2.94	4.0
26	25.0	45.45	18.0	32.73	12.0	21.82	9.0	30.0	15.0	50.0	6.0	20.0	12.0	48.0	8.0	32.0	5.0	20.0	2.78	9.0
27	26.0	47.27	17.0	30.91	12.0	21.82	8.0	26.67	17.0	56.67	5.0	16.67	14.0	56.0	8.0	32.0	3.0	12.0	2.61	25.0
28	25.0	45.45	20.0	36.36	10.0	18.18	9.0	30.0	17.0	56.67	4.0	13.33	15.0	60.0	8.0	32.0	2.0	8.0	2.75	11.0
29	24.0	43.64	22.0	40.0	9.0	16.36	8.0	26.67	17.0	56.67	5.0	16.67	16.0	64.0	9.0	36.0	0.0	–	2.64	19.0
30	25.0	45.45	22.0	40.0	8.0	14.55	9.0	30.0	15.0	50.0	6.0	20.0	14.0	56.0	8.0	32.0	3.0	12.0	2.78	10.0
31	26.0	47.27	20.0	36.36	9.0	16.36	8.0	26.67	16.0	53.33	6.0	20.0	15.0	60.0	8.0	32.0	2.0	8.0	2.74	12.0
32	25.0	45.45	21.0	38.18	9.0	16.36	9.0	30.0	16.0	53.33	5.0	16.67	15.0	60.0	7.0	28.0	3.0	12.0	2.67	16.0
33	23.0	41.82	24.0	43.64	8.0	14.55	9.0	30.0	15.0	50.0	6.0	20.0	12.0	48.0	8.0	32.0	5.0	20.0	2.64	20.0
34	21.0	38.18	27.0	49.09	7.0	12.73	9.0	30.0	15.0	50.0	6.0	20.0	16.0	64.0	9.0	36.0	0.0	–	2.98	1.0
35	25.0	45.45	21.0	38.18	9.0	16.36	9.0	30.0	16.0	53.33	5.0	16.67	15.0	60.0	9.0	36.0	1.0	4.0	2.74	13.0
36	24.0	43.64	21.0	38.18	10.0	18.18	11.0	36.67	13.0	43.33	6.0	20.0	14.0	56.0	8.0	32.0	3.0	12.0	2.95	3.0
37	25.0	45.45	19.0	34.55	11.0	20.0	11.0	36.67	14.0	46.67	5.0	16.67	15.0	60.0	7.0	28.0	3.0	12.0	2.45	32.0
38	26.0	47.27	17.0	30.91	12.0	21.82	12.0	40.0	12.0	40.0	6.0	20.0	14.0	56.0	4.0	16.0	7.0	28.0	2.91	5.0
39	21.0	38.18	24.0	43.64	10.0	18.18	10.0	33.33	15.0	50.0	5.0	16.67	15.0	60.0	5.0	20.0	5.0	20.0	1.97	37.0

المفردات	أستاذ مساعد						أستاذ مشارك						أستاذ						الوزن النسبي	الترتيب
	مرتفعة		متوسطة		منخفضة		مرتفعة		متوسطة		منخفضة		مرتفعة		متوسطة		منخفضة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
40	25.0	45.45	17.0	30.91	13.0	23.64	9.0	30.0	15.0	50.0	6.0	20.0	16.0	64.0	9.0	36.0	0.0		2.64	21.0

أسفرت النتائج في جدول (3) عن وجود تباين في الأوزان النسبية لفقرات الاستبانة للتعرف على دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي لأعضاء هيئة التدريس وفقاً للرتبة الوظيفية، وقد حصلت الفقرة التالية (34) تدريب الطلاب على استخدام وسائل الأمن الصناعي داخل العمل، على وزن نسبي (2.98) والترتيب الأول، بينما حصلت الفقرة (12) استخدام التكنولوجيا الحديثة في تجويد التعليم والتدريب والاهتمام بنوعية البرامج التعليمية والتدريبية اللازمة لإعداد وتأهيل الطلاب بمراكز التعليم والتدريب، على وزن نسبي (1.78) وكان ترتيبها الأخير من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وفقاً للرتبة الوظيفية.

كما أشارت النتائج الموضحة في جدول (3) إلى أن تدريب الطلاب على استخدام وسائل الأمن الصناعي داخل العمل من الضروريات المهمة لأن الأمن الصناعي ووسائله المختلفة مهمة جداً لمن يعمل في سوق العمل، والشاهد على ذلك أن هناك العديد ممن يعملون في سوق العمل لكنهم يفتقرون إلى استخدام وسائل الأمن الصناعي مما يعرضهم ويعرض غيرهم للخطر.

إجابة السؤال الخامس للدراسة ونصه: ما الفروق في دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغير النوع (ذكور/ إناث)؟

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" ودلالتها الإحصائية لدور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل ودلالتها الإحصائية لدور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل في ضوء متطلبات الاقتصاد المنزلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغير_النوع

المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري		قيمة ت	مستوى الدلالة
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث		
90.20	47.15	5.22	1.63	62.331	0.01

أسفرت النتائج في جدول (4) عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي بين أعضاء هيئة التدريس الذكور (م= 90.20، ع =5.22) وعضوات هيئة التدريس (م = 47.15، ع = 1.63)، حيث بلغت قيمة "ت" (62.331) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01).

أسفرت النتائج في جدول (4) عن تفوق أعضاء هيئة التدريس من الذكور على عضوات هيئة التدريس في الرؤى المرتبطة بدور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل، وربما يعزى هذا إلى انخراط الرجال بصورة أكبر من النساء في سوق العمل.

إجابة السؤال السادس للدراسة ونصه: ما الفروق في دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغير الرتبة الوظيفية (أستاذ مساعد/أستاذ مشارك/ أستاذ)؟

جدول (5): نتائج تحليل التباين البسيط وقيمة (ف) ودلالتها الإحصائية لدور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وفقاً للرتبة الوظيفية

مصادر التباين	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	2	17186.44	34372.887	113.034	0.01
	107	152.046	1628.967		
	109		50641.855		

أشارت النتائج في جدول (5) إلى وجود أثر لمتغير الرتبة الوظيفية (أستاذ مساعد/ أستاذ مشارك/ أستاذ) في دور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، حيث بلغت قيمة "ف" **(113.034)** (د. ح = 2/ 107) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى **(0.01)**.

أشارت النتائج في جدول (5) إلى أن هناك فروق دالة إحصائياً في رؤى أعضاء هيئة التدريس وفقاً للتربة الوظيفية (أستاذ مساعد/ أستاذ مشارك/ أستاذ) فيما يتعلق بدور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل، وربما يرجع هذا إلى الخبرة العلمية والتطبيقية لعضو هيئة التدريس، فلا شك أن الترقي في الرتب الوظيفية في الجامعة وفقاً للأبحاث والدراسات التي يقوم بها عضو هيئة التدريس له من الأهمية بمكان في تكوين الرؤية السليمة فيما يتعلق بدور مناهج الاقتصاد المنزلي في الإعداد لسوق العمل.

وتتفق نتاج الدراسة مع ما انتهت إليه نتائج دراسة الشافعي(2011) والبنا وجبر (2013) وعاصي (2013)، والحايك (2015).

إجابة السؤال السابع: ما التصور المقترح لتطوير مناهج الاقتصاد المعرفي في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي واحتياجات سوق العمل؟

فلسفة التصور المقترح:

1- يقوم هذا التصور على أن التطوير لا يعني التغيير الكامل في مناهج الاقتصاد المنزلي بمرحلة الماجستير، وإنما تجويد وتحسين الوضع الحالي لتعليم وتدريب الطالبات بما يتواكب مع لتعليم احتياجات سوق العمل ومتطلباته من المستجدات العلمية والتقنية في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي.
2- أن يتفق التطوير المقترح مع فلسفة الاقتصاد المنزلي في مرحلة الماجستير والذي يعمل على إعداد الطالبات للتكيف بسهولة مع متطلبات الحياة الأسرية في العصر الحديث والاندماج بمرونة مع متطلبات سوق العمل المتجددة.
3- أن يراعى التطوير الإمكانيات المتاحة لتطبيقه على أرض الواقع بحيث يصبح سهل التحقيق.

منطلقات التصور المقترح:

يرتكز التصور المقترح على مجموعة من المنطلقات منها:

1- يعد تطوير مناهج الاقتصاد المنزلي من الأمور المهمة التي تسعى إليها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.
2- يتطلب العمل في ظل متغيرات سوق العمل المحلية والعالمية إعداد الأفراد بشكل يتناسب مع طبيعة هذا التطوير.

3- النمو السريع والمتطور الذي يحدث في طبيعة المهن بكافة مجالاتها في ظل التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع السعودي وكان لها انعكاسها المباشر على الأسرة.

4- الاستفادة من الدراسات السابقة المباشرة وغير المباشرة التي تعمل على تطوير المناهج لتناسب متطلبات سوق العمل واحتياجاته.

5- واقع تعليم الاقتصاد المنزلي بمرحلة الماجستير وما يتطلبه من تطوير.

6- وجهات نظر خبراء التعليم بكليات التربية ومراكز البحوث التربوية من خلال نتائج استمارة استطلاع آرائهم في متطلبات تطوير مناهج الاقتصاد المنزلي بمرحلة الماجستير.

أهداف التصور المقترح:

1- تحديد الاحتياجات (الشخصية – المعرفية –المهنية) لسوق العمل من طالبات طلاب الماجستير تخصص الاقتصاد المنزلي وكيفية تحقيقها في العملية التعليمية.

2- إعادة النظر في مناهج الاقتصاد المنزلي بمرحلة الماجستير لتتناسب مع احتياجات سوق العمل في المجتمع السعودي.

3- تحديد الآليات المتاحة التي من الممكن أن تساهم بشكل مباشر في عملية التطوير.

4- إعطاء المسئولين تصوراً واضحاً عن تطوير مناهج الاقتصاد المنزلي في برامج الماجستير بما يتفق مع احتياجات متغيرات سوق العمل المحلية والعالمية وآليات تحقيق تلك الاحتياجات.

5- توفير المناخ المناسب لطالبات الماجستير تخصص الاقتصاد المنزلي، حتى يستطيعوا مواجهة ومواكبة المتغيرات المحلية والعالمية، وإيجاد المكان المناسب لهم في سوق العمل بمجال تخصصهم بما يملكه من مهارة ونوعية تعليم وتدريب متميزة ولغات أجنبية واستخدام للحاسب الآلي وغيرها من الصفات الشخصية والمعرفية والمهنية.

متطلبات وإجراءات التصور:

متطلبات وإجراءات خاصة بأهداف مناهج الاقتصاد المنزلي: ينبغي أن تسعى الأهداف إلى:

- – إعداد الطالبة الفرد القادرة على مواكبة التطورات المتسارعة واستيعابها في مجال تخصصها من خلال تنمية قدراتها ومهاراتها في التفكير والتحليل العلمي والمنطقي وتوظيف مصادر المعرفة العلمية المتاحة في عمليات تعليم وتعلم العلوم الحديثة، بالإضافة إلى تربيتها تربية تكنولوجية معدة بالمعارف والمهارات وأساليب التفكير اللازمة للحياة في عصر سريع التغير.
- – الوصول إلى المعرفة الشاملة من خلال البيانات والمعلومات التي يحوزها الآخرون، والبناء عليها، وتطويرها في المجالات المختلفة، وكيفية الاستفادة منها في مجال التخصص بصفة مستمرة.
- تنمية قدرة الطالبات على التقدم في علوم الحاسب الآلي وما يرتبط به من عتاد وبرمجيات وكذا استخدام اللغة الإنجليزية – كلغة عالمية– بشكل أفضل يتمتع به جميع الخرجين (عبد المعطي، 2004، ص124).

- القدرة على تحفيز الآخرين على العمل، وإثارة الحماس لديهم، والقدرة على التفاوض والتحليل والإقناع، والرغبة في تعليم الآخرين والتعلم منهم.
- الأخذ بالطرق والأساليب التعليمية الحديثة التي تركز على مهارات التعليم الذاتي المستمر، والحصول على المعلومات من مصادر متعددة لأي غرض من الأغراض وكيفية تنظيم هذه المعلومات ثم كيفية توظيفها والقدرة على الربط بين هذه المعلومات، وإدراك العلاقات التبادلية بينها واستنباط معلومات جديدة منها وتحليل المعلومات، وإكسابهم مهارات البحث الذاتي.
- الاهتمام بتدريس علوم المستقبل باعتبارها النواة الرئيسية للتكنولوجيا.
- إعطاء الأولوية في العملية التعليمية للكيفية التي يحصل بها المتعلم على المعرفة وإتقان أدوات التعامل معها، فالعلم في عصر المعلوماتية هو ممارسة العلم والتعليم هو أن نعلم الفرد كيف يتعلم ذاتياً، والثقافة هي فن ممارسة الحياة في ظل بدائل هذا العصر المتعددة.

متطلبات وإجراءات خاصة بمواصفات وإمكانات طالبات الاقتصاد المنزلي:

- القدرة على التعامل مع المعلومات المتعددة وكيفية توظيفها في مجال عملها.
- القدرة على استعمال الرياضيات المعقدة، والتعامل مع الكمبيوتر، حل المشكلاتProblem Solving، واتخاذ القرارات Decision-Making.
- إدراك البعد الاجتماعي للتعليم والتدريب الذي يتمثل في التعليم والتدريب الذاتي والمستمر مدى الحياة (مجاهد، 2002، ص199).
- القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة من حيث فهمها واستخدامها بمهارة والحفاظ عليها وصيانتها، واكتشافها وتطوير أدائها.
- إجادة المتعلمة للغة الأجنبية على الأقل لإتقان مهارات التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة.
- أن تتصف المتعلمة بالإبداع البشرى المنتج للأفكار القائمة على الابتكار والاختراع.
- القدرة على اكتشاف طرق تطبيق مبتكرة أو عمليات تنفيذ الاكتشافات بطريقة أفضل وبتكلفة أقل وبسرعة أكبر والتي تحقق له الاستيلاء علمياً على عائد الاكتشاف من المخترع ذاته.
- الاتصال بالمصادر المعرفية الإلكترونية الملائمة واستخدامها في استقصاء المشكلات والقضايا التي تواجهه.
- امتلاك الطالبات لقدرات التفكير العلمي التي تجعلهم يكتشفون بأنفسهم مجموعة المعارف والحقائق والمفاهيم العصرية التي يموج بها مجتمع اليوم.
- – القدرة على فهم الاندماج الحادث بين العلم والتكنولوجيا وبين النظرية والتطبيق.
- – ابتكار نظم جديدة لإدارة الإنتاج الذي يجرى في مواقع متعددة في العالم.
- – القدرة على تنمية المعرفة الاقتصادية من خلال دراسة النظريات الاقتصادية وأثرها في تشكيل السياسة الدولية.
- إدراك الخريج كيفية التعاون والاتصال بينه وبين الهيئات المعنية بالجودة.

- الإلمام بالمعلومات اللازمة عن حجم وخصائص قوة العمل، ومتابعة التطورات السريعة التي تحدث في طبيعة المهن، وإمكانية الطلب عليها.
- تخطيط وإدارة العمل المكلف به، وتحديد احتياجات العمل وبناء سلم الأولويات، وتوقع المشكلات التي تتضمنها مواقف العمل وتقديم حلول لها حسب مقتضيات الموقف (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 2006، ص101، 102).
- القيام بأعمال الصيانة الوقائية والعلاجية للمعدات والأجهزة والآلات المستخدمة في العمل.
- الالتزام بمبادئ وقوانين العمل.
- إدراك الخريجة أن العمل أساس الحافز، أي أن الحوافز والترقيات سواء مادية أم معنوية مرتبطة بجودة العمل.

متطلبات وإجراءات خاصة باحتياجات خاصة بتدريب طالبات الاقتصاد المنزلي في مرحلة الماجستير:

- استخدام سياسات تدريبية نشطة لإكساب الطالبات المعرفة والخبرة، والارتقاء بقدراتهم وتنمية مهاراتهم لتتناسب مع متطلبات التنمية.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة في تجويد التعليم والتدريب، والاهتمام بنوعية البرامج التعليمية والتدريبية اللازمة لإعداد وتأهيل الطلاب عبر التعليم والتدريب لمسايرة التطورات التكنولوجية والتعليمية والتحولات التي تحدث بسرعة وبصفة مستمرة.
- الاهتمام بعملية التدريب العملي للطالبات سواء في مجال التعليم أو الإشراف التربوي أو غيرهما من المجالات التي يتاح لها العمل بها بما يتواكب مع متطلبات سوق العمل بالمجتمع السعودي.
- أن توفر العملية التعليمية الاحتكاك بين العاملات الأجنبيات والطالبات من خلال عملية التدريب داخل المؤسسات التعليمية أو الإشرافية أو الطبية في ضوء ما هو متاح للمرأة بالمجتمع السعودي للاستفادة من خبرات تلك العمالة.

متطلبات وإجراءات خاصة بعضو هيئة تدريس الاقتصاد المنزلي:

- يقع على عاتق هيئة التدريس مهمة القيام بالتجديد التربوي وخلق بيئة تعليمية متغيرة تستجيب للمتغيرات العصرية بصفة عامة والمتغيرات المعلوماتية بصفة خاصة، مما يفرض ضرورة الإيفاء ببعض المتطلبات المهنية العصرية التي تساعده على تحقيق هذا الهدف.
- الاهتمام بإعداد وتدريب الكوادر العاملة في مجال التدريب العملي إعداداً يتمشى مع متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية.
- إعداد نظام موحد لتأهيل الطلاب بحيث يقوم بتدريس المواد والعملية مدرس واحد للمواد النظرية والعملية.
- الاهتمام بمؤسسات إعداد المعلم من خلال تطوير أهداف وبرامج تلك المؤسسات لتتواكب مع الوظائف والأدوار الجديدة لمعلمي المستقبل.

متطلبات وإجراءات خاصة بخطة دراسة مناهج الاقتصاد المنزلي:

- إضافة مقررات دراسية تعنى بمتغيرات ومتطلبات سوق العمل المحلية والعالمية الخاصة بالصناعات النسجية.

- اشتمال الخطة الدراسية على مقررات خاصة بالتوصيف المهني لكل حرفة يحتاجها سوق العمل الحالي وكيفية تحقيقها لدى الطلاب.
- تدريس أسس ومعايير الجودة بكل مادة من المواد الفنية داخل التخصصات المختلفة.
- زيادة عدد الساعات الخاصة بتدريس اللغات الأجنبية.
- إضافة مقرر باللغة الإنجليزية يتناول المصطلحات الفنية للأعمال وتعليمات وإرشادات التشغيل للمعدات والماكينات المستحدثة بسوق العمل.
- إضافة مقرر يوضح أساليب وطرق البحث الحديثة بكل تخصص، أو إدراجه ضمن محتويات كل مادة من المواد الفنية المهنية.
- زيادة عدد الساعات الخاصة بالتدريبات المهنية (العملي) بالتخصصات العملية.
- زيادة عدد ساعات تدريس الكمبيوتر (النظري، العملي) وإضافة مقرر يوضح مجالات وطرق استخدامه في مجالات الصناعات المهنية.
- إضافة مقرر يتناول طرق وأساليب الصيانة الوقائية للخامات والمعدات والماكينات المستخدمة بكل تخصص من التخصصات المهنية.
- إضافة مقرر يتناول أثر المتغيرات العالمية والمحلية على سوق العمل والإنتاج، ومتطلباتها من خريجي الاقتصاد المنزلي.
- توثيق الصلة بين المواد الفنية النظرية ومواد التدريبات المهنية.
- إضافة مقرر الثقافة العمالية يتناول قوانين وتشريعات العمل المحلية والعالمية، كيف يمكن التواصل مع الإدارة العليا بالعمل والتعبير عن احتياجاته، التصدير، التسويق، أذواق المستهلكين بالداخل والخارج، متطلبات الاتفاقيات العالمية النسجية الجديدة.
- إضافة مقررات تهتم بالأنشطة التعليمية، وكيفية استخدامها في تدعيم مفاهيم الثقافة المهنية لدى الطلاب.
- تصميم وتوزيع المقررات الدراسية وأوزان كل مادة بمفاهيم جديدة تتفق مع العصر، تتضاءل بها مساحة الحفظ وتقتصر على الضروري منها وتترك المساحة الكافية للتفكير وتركيزه والاستيعاب والاستنتاج وممارسة التطبيقات العملية من خلال التدريب على حل المشكلات.
- أن يعمل التعليم على إعادة النظر في التقنيات والوسائل المقدمة للمتعلمين وذلك من خلال الاهتمام بشكل أعمق بالجانب التطبيقي لجميع العلوم وخاصة العلوم الحديثة والمتطورة وظهور مواد جديدة في التعليم تعالج نظرية المعلومات والاتصال، بجانب معرفة طرق تقضى المعلومات والتعلم بواسطة الكمبيوتر واستخدام الآلات والأجهزة العلمية بل والتجديد فيها.
- الاهتمام ببرامج البحوث التي تحددها الاحتياجات العملية في الحاضر والمستقبل بما تناسب العمل بالشركات متعددة الجنسيات.

متطلبات وإجراءات خاصة بالتدريب العملي:

- مراعاة الاحتياجات المهنية والمهارية لسوق العمل.
- ارتباط التدريب العملي بالمواد الفنية النظرية التي يدرسها الطلاب داخل التخصصات العملية المختلفة.
- التعامل مع الماكينات والمعدات المستحدثة بالصناعات النسجية بكفاءة من حيث التشغيل والصيانة.
- أن يتم تدريب الطلاب على:
  - كيفية تقييم جودة المنتج على خط الإنتاج أثناء العمل.
  - إجراءات المراجعة الذاتية لما يقوم به من أعمال.
  - إعداد تقارير يومية بالأعمال التي تم إنجازها.
  - القيام بأعمال الصيانة الوقائية والعلاجية للماكينات والمعدات الخاصة بمجال عمله.
  - طرق وأساليب استخدام الكمبيوتر في المجالات المهنية.
  - مواجهة مشكلات العمل والعقبات التي تعترضه أثناء العمل.
  - استخدام مهارات الرسم والقياس والتسجيل الخاصة بمحال العمل.
  - تطبيق وتنفيذ المواصفات الفنية المطلوبة في المنتج الذي يشارك في إنتاجه.
  - استخدام وسائل الأمن الصناعي داخل العمل.

متطلبات وإجراءات خاصة بالتقويم:

- تنويع أدوات ووسائل التقويم لتشمل السلوكيات والأداء العملي والأنشطة التي يكلف بها طلاب التخصصات المهنية خلال سنوات الدراسة.
- ربط التقويم بالأهداف المهارية التي ينبغي أن يتقنها خريجي التخصصات المهنية.
- تقويم طلاب التخصصات المهنية داخل مواقع العمل والإنتاج للوقوف على المستوى الحقيقي للمهارة.
- مشاركة مؤسسات الإنتاج الصناعية في إعداد وتقويم مشروع التخرج الذي يعده الطالب.
- تخصيص نسبة من الدرجات لمهارات التعلم الذاتي والمشاركة في الأنشطة المختلفة.
- تدريب الطلاب على القيام بعمليات التقويم الذاتي في الجوانب الفنية والمهارية التي يتطلبها سوق العمل.
- استخدام أسلوب التقويم المستمر خلال العامل الدراسي.
- تطبيق طريقة التقويم التراكمي للسنوات الدراسة باحتساب متوسط جميع السنوات في المواد النظرية والعملية.
- متابعة أداء خريجي التخصص في مواقع الإنتاج بعد التخرج للتعرف على مدى ملائمة إعدادهم لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.
- شمولية التقويم لكافة جوانب المقرر الدراسي.
- شمولية التقويم على ما تم دراسته في الصف الدراسي الحالي والصفوف السابقة.
- قياس الصفات الشخصية والمعرفية والفنية والمهنية والمهارية لدى الطلاب.
- قياس التقويم لقدرة الطالب على استخدام الأسلوب العلمي في حل مشكلات العمل التي تواجهه.

آليات تطبيق التصور المقترح:

- نشر ثقافة التطوير بين العاملين بمقررات الاقتصاد المنزلي بصفة عامة، والتخصصات الفرعية به بصفة خاصة، من خلال ندوات تعقد بالإدارات التعليمية.
- نشر ثقافة المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم بصفة عامة، ومشاركة المؤسسات الإنتاجية الصناعية في تطوير تعليم الاقتصاد المنزلي، من خلال عقد لقاءات بأصحاب تلك المؤسسات الصناعية بالمجلس المحلى والغرفة الصناعية.
- الاستعانة بخبراء التربية والمناهج الدراسية الخاصة بالصناعات المهنية لتوظيف متغيرات واحتياجات سوق العمل التي تم التوصل إليها وإدراجها بالمناهج الدراسية واستحداثها كلما لزم الأمر.
- الاستعانة بالمؤسسات الصناعية الكبرى للمشاركة في تدريب وتقويم طلاب الاقتصاد المنزلي.
- تجهيز الورش التدريبية بالخامات والمعدات والآلات والماكينات والنماذج اللازمة للقيام بأعمال التدريب بمشاركة المجتمع المحلى.

توصيات البحث:

1. ضرورة الاستعانة بالتصور المقترح في تطوير مناهج الاقتصاد المنزلي.
2. ترجمة نتائج الدراسة الحالية من حيز الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي.
3. لا بد من تطوير مناهج الاقتصاد المنزلي ومواكبتها مع التحديث العالمي لها.
4. ضرورة أن تتسق مناهج الاقتصاد المنزلي مع التراث الثقافي والديني للملكة العربية السعودية.

المقترحات: يقترح البحث إجراء الدراسات التالية:

1. معوقات تطوير مناهج الاقتصاد المنزلي وآليات التغلب عليها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
2. احتياجات سوق العمل السعودي ومتطلبات تحقيقها.
3. معوقات تطبيق الاقتصاد المعرفي في سوق العمل السعودي وآليات التغلب عليها.
4. واقع الإعداد المهني لمعلمات الاقتصاد المنزلي بالمملكة العربية السعودية.

المصادر والمراجع

إبراهيم، سميحة محمود (1999). تنظيم محتوى مناهج الاقتصاد المنزلي على شكل وحدات موقف وقياس أثر ذلك على تحصيل وآراء تلميذات المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية، دراسات في المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد العاشر.

الإبراهيم، يوسف حمد .(2004). التعليم و تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

أبو العلا، هالة سعيد عبد العاطي .(2016). تصور متقرح لتدريس الاقتصاد المنزلي في ضوء مبادئ التعلم المستند إلى الدماغ وأثره على تنمية البنية المعرفية ومهارات التفكير في المعرفي لطالبات المرحلة الثانوية، مجلة العلوم التربوية، المجلد 24، العدد4، أكتوبر، مصر.

أبو زيد، عبد الباقي عبد المنعم .(1997). تقويم مناهج شعبة المصارف بالمدرسة الفنية المتقدمة في ضوء مطالب سوق العمل، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادي.

البنا، جبر؛ جلال، خالد .(2013). "مدى مراعاة كتب الرياضيات للمرحلة الثانوية في الأردن لمهارات الاقتصاد المعرفي" مؤتمر المناهج الأول المنعقد في الأردن: مدى مراعاة كتب الرياضيات في الأردن لمهارات الاقتصاد المعرفي الرؤية والتطلعات" عمان، الأردن.

بوبطانة، عبد الله .(2010). تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الأعمال: نماذج من التجارب العالمية، سلسلة إضاءات تربوية، 3، الدوحة، مكتبة التربية العربي لدول الخليج.

بيدر، محمد (2007): "دور الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التربوي في الأردن" (أطروحة دكتوراه)، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

التميمي، علي خللي .(2009). دور منظمات أصحاب العمل في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل، القاهرة، منظمة الدول العربية.

الجالولي، صالح .(2012). "درجة تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة اربد – المعيقات وسبل التحسين" (أطروحة دكتوراه)، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

الحايك، آمنة (2015): درجة تمثيل كتب اللغة العربية للمرحلة الأساسية العليا لمنحى الاقتصاد المعرفي، مجلة المنارة، المجلد 21، العدد الثاني.

حمزة، أحمد محمد عبد الكريم .(2015). المواءمة بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل، رؤية مستقبلية بالجامعات السعودية، مجلة الإرشاد النفسي، العدد 42، أبريل، مصر.

الحميدي، عبد الله (1420هـ). التعليم المستمر بين النظرية والتطبيق، الرياض.

خصاونة، غادة محمد .(2009). "أثر برنامج تعليمي قائم على الاقتصاد المعرفي لتطوير منهاج الجمباز" (رسالة دكتوراه)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

خضري، محمد .(2004). متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي،مجلة الرابطة،المجلد الرابع،العددان 3 و 4، تشرين الثاني.

خليفة، رحاب نبيل عبد المنصف .(2016). مدى امتلاك الطالبة معلمة الاقتصاد المنزلي لمهارات التدريس الإبداعي وعلاقتها بالذكاء الشخصي لديها واتجاهاتها نحو التربية العملية، مجلة العلوم التربوية، العدد ، مجلد 24، يناير.

خليفة، فاطمة .(1431هـ). فرص التعليم العالي للفتاة السعودية الواقع والطموح، دراسة حالة، جامعة الملك سعود.

خليفي، عيسى، وكمال منصوري .(2005). البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والآفاق، الملتقى الدولي حول : المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي: 13/12 نوفمبر.

الخوالدة، عايد .(2009). "نحو أنموذج لإدارة المعرفة في النظام التعليمي الأردني في ظل توجهاته نحو التعليم المبني على اقتصاد المعرفة"، مجلة العلوم التربوية والنفسية، 10(3).

دمنهوري، هند محمد شيخ .(2013). أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل السعودي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المملكة العربية السعودية، المجلد 27، العدد الأول.

رونالد ايرنبرج، روبرت سميث .(1996). اقتصاديات العمل، تعريب بشير الطاهر، الرياض، دار المريخ للنشر.

الزهراني .(1432هـ). مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، الرياض، مطابع وزارة الداخلية.

الزيودي، ماجد، والخوالدة، تيسير .(2011). النظام التربوي الأردني في الألفية الثالثة، ط 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

السالم، وآخرون .(1426هـ). أسباب تزايد معدلات البطال بين خريجي الجامعات ذكوراً وإناثاً، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.

السالمي، صالح مرشد .(2011). المواءمة بين الاحتياج الداخلي للعمال اليمنية المدربة واحتياجات السوق الخليجية، مؤتمر العمالة اليمنية ومتطلبات سوق العمل الخليجي، الفرص والتحديات، صنعاء، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية.

سليمان، جمال داود .(2009): اقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

السويطي، إبراهيم مصطفى، وعطايه، أسامة فايز .(2014). مدى ملاءمة منهجيات المراجعة لمتطلبات سوق العمل "حالة المملكة العربية السعودية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر، العد الأول مارس.

الشافعي، سهام أحمد رفعت أحمد .(2011). واقع ممارسة موجهات الاقتصاد المنزلي لمهام الإشراف الفني في مدارس التعليم العام من وجهة نظر المعلمات، مجلة العلوم التربوية، العدد الثالث، يوليو.

الشريف (2006). عهود عبد الإله .(2006). وحدة مقترحة في الاقتصاد المنزلي لتنمية التذوق الجمالي والابتكار لدى تلميذات الصف السادس من المرحلة الابتدائية بمدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، قسم المناهج وطرق التدريس.

الشمري، هاشم، والليثي ناديا .(2007). الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

الطريق، غادة بنت عبد الرحمن (2014): معوقات تمكين المرأة السعودية في سوق العمل، مجلة مستقبل التربية، المجلد 21، العدد 88 يناير، مصر.

عاصي، أماني .(2013). "مدى توظيف الاقتصاد المعرفي في مناهج التربية الرياضيّة لمرحلة التعليم الأساسي في فلسطين" (أطروحة دكتوراه)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عبد الله، غادة زكى محمد .(2003). تطوير مناهج شعبة التأمينات بالمدرسة الفنية المتقدمة في ضوء احتياجات سوق العمل، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.

عبد المعطي، أحمد حسين عبد (2004): المتطلبات المهنية لخريجي كليات التربية في ضوء المتغيرات العصرية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط.

العبيدي، سلامة جبران .(2009). ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات التعليم في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت.

العتيبي، منير لطفي .(2011). تحليل مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي، مجلة جامعة الملك سعود، عدد 94.

العجمي، لبنى حسين، والشربيني، غادة حمزة .(2013). جودة البحث العلمي في مناهج كليات البنات بجامعة الملك خالد ومدة ارتباطها بتلبية متطلبات سوق العمل، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة القصيم، المجلد 7، العدد الأول، المملكة العربية السعودية.

العجيل، لطيفة ناصر عجيل .(2017). منهج مقترح في الاقتصاد المنزلي لتزيين الكوشيه لذوي صعوبات التعلم للصف الثامن في دولة الكويت، مجلة العلوم التربوية، مجلد 25، العدد2 أبريل، مصر.

العرفج، صباح محمد .(2015). اتجاهات طلبة جامعة الملك فيصل نحو سوق العمل، دراسة استطلاعية، رسالة التربية وعلم النفس، المملكة العربية السعودية، العدد 49، يونيو.

العلواني، صالح حميد .(2014). المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل كليات ينبع الصناعية أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.

غيتة، عزة أحمد .(2005). ورقة عمل قطرية حول التجربة المصرية لآليات وأساليب التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والاحتياجات الفعلية لأسواق العمل، ضمن أعمال الندوة القومية لمنظمة العمل العربية حول متطلبات أسواق العمل العربية في ضوء المتغيرات الدولية في الفترة 14-16 /6.

فخرو، عاشئة أحمد .(1999). القيم الأسرية المتضمنة بمناهج الاقتصاد المنزلي في المرحلة الثانوية في دولة قطر، مجلة مركز البحوث التربوية، قطر، العدد 15.

فهيم، ماري موسى .(2006). تصور مقترح لمنهج الاقتصاد المنزلي للصف الثاني الثانوي في ضوء متطلبات القرن الحادي والعشرون، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة حلوان.

القرني، علي بن حسن .(2009). "متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

كوجك، كوثر حسين .(2017). اتجاهات حديثة في مناهج وطرق تدريس الاقتصاد المنزلي، القاهرة، عالم الكتب.

مازن، حسام الدين محمد (2014). تكنولوجيا الرأسمعرفية أفق غائب في إعداد وتطوير مناهجنا التعليمية في عالمنا العربي، المؤتمر العلمي الثالث والعشرون، المؤتمر الدولي الثاني للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس بعنوان "تطوير المناهج رؤى وتوجهات، 13، 14، أغسطس.

مجاهد، محمد إبراهيم عطوة .(2002). الاعتماد المهني للمعلم مدخل لتحقيق الجودة في التعليم، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد 48، يناير.

مرال توتليان .(2006). مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان.

المرشد، سلطان عقلا، ومهدي، سيف الدين علي .(2015). المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتوظيف والبطالة في المملكة العربية السعودية، دراسة حالة واقع سوق العمل بمنطقة الحدود الشمالية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر العدد11.

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية .(2006). تطوير التعليم الفني نظام الثلاث سنوات في ضوء احتياجات سوق العمل (دراسة ميدانية) شعبة بحوث التعليم الفني، القاهرة.

مزاهرة، أيمن سليمان، ونشيوات، ليلى حجازين .(2010). مدخل إلى الاقتصاد المنزلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مصطفى، مهند والكيلاني، أحمد .(2011).: "درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن"، مجلة جامعة دمشق، 27(3).

مينا، فايز مراد .(2014). ملاحظات على تطوير المناهج في مصر، المؤتمر العلمي الثالث والعشرون، المؤتمر الدولي الثاني للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، بعنوان "تطوير المناهج رؤى وتوجهات" 13، 14 أغسطس.

نجم، عبود .(2005). إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

نجيب، كمال .(2013). نظم التربية والتعليم ودورها في إعداد النشء لمجتمع المعرفة في المنطقة العربية، المؤتمر العلمي الثاني والعشرون، المؤتمر الدولي الأول للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس بمشاركة كلية التربية جامعة قناة السويس، بعنوان "مناهج التعليم في مجتمع المعرفة، سبتمبر 2013.

نشيوات، ليلى حجازي، الناعوري، وسعاد عساكرية، ومزاهرة، أيمن .(2009). أساليب تدريس الاقتصاد المنزلي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

نعيمات، عبد .(2009). "أثر الاقتصاد المعرفي، في عناصر العملية التعليمية التعلمية في الأردن" (أطروحة دكتوراه) الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

نوار، إيزيس عاذر .(2008). مدخل إلى الاقتصاد المنزلي على الأسرة وبناء الإنسان، الإسكندرية؟، دار المعرفة الجامعية.

الهاشمي، عبد الرحمن، وعزاوي، فائزة .(2007). المنهج واقتصاد المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

الوكيل، فاطمة محمد محمود .(2010). تصور مقترح لمنهج الاقتصاد المنزلي للصف الأول الإعدادي في ضوء معايير الجودة الشاملة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد لمنزلي، جامعة حلوان.

الوكيل، ليلى محمد نبيل إسماعيل .(2017). هدفت بيان فعالية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في تدريس المناهج لطالبات كلية الاقتصاد المنزلي وأثرها على التحصيل وتغيير اتجاهات الطالبات نحو المادة، مجلة القراءة والمعرفة، العدد 194 ديسمبر، مصر.

Altbach, Philip, "Advancing the National and Global Knowledge Economy: The Role of Research Universities in Developing Countries", Studies in Higher Education, 2013, 38 (3), 316-330

Altbach, Philip, "Advancing the National and Global Knowledge Economy: The Role of Research Universities in Developing Countries", Studies in Higher Education, 2013, 38 (3), 316-330

Edwan, Zaid Suleiman and Hamaidi, Diala Abdul Hadi, "Evaluating Social and National Education Textbooks Based on the Criteria of Knowledge-Based Economy from the Perspectives of Elementary Teachers in Jordan." Education, 2011, 131 (3) 684-696.

Foray, D, "The Economics of Knowledge", Studies in Higher Education, 2004, 22 (4), 457-462.

George Elizabeth St., Positioning Higher Education for the Knowledge Based Economy, Higher Education, Vol. 52, No. 4 (Dec., 2006), pp. 589-610

Ghosh Maitrayee et Ghosh Ipsheet, ICT and information strategies for a knowledge economy: the Indian experience, Program: electronic library and information systems, Vol. 43, No. 2, 2009, pp. 189

Powell Walter W., Snellman Kaisa, (2004), The knowledge economy, Annuel Review of Sociology, Vol. 30, pp. 199

Roberts Joanne, Position paper The global knowledge economy in Question, Critical perspectives on international business, Vol. 5 No. 4, 2009, pp. 285-303

Swanstrom, Edward(2002). Economics-based Knowledge Management.[Available at: www.gkec.org/knowledgeeconomics/econkmframework/kmeconomics1.7.pdf]